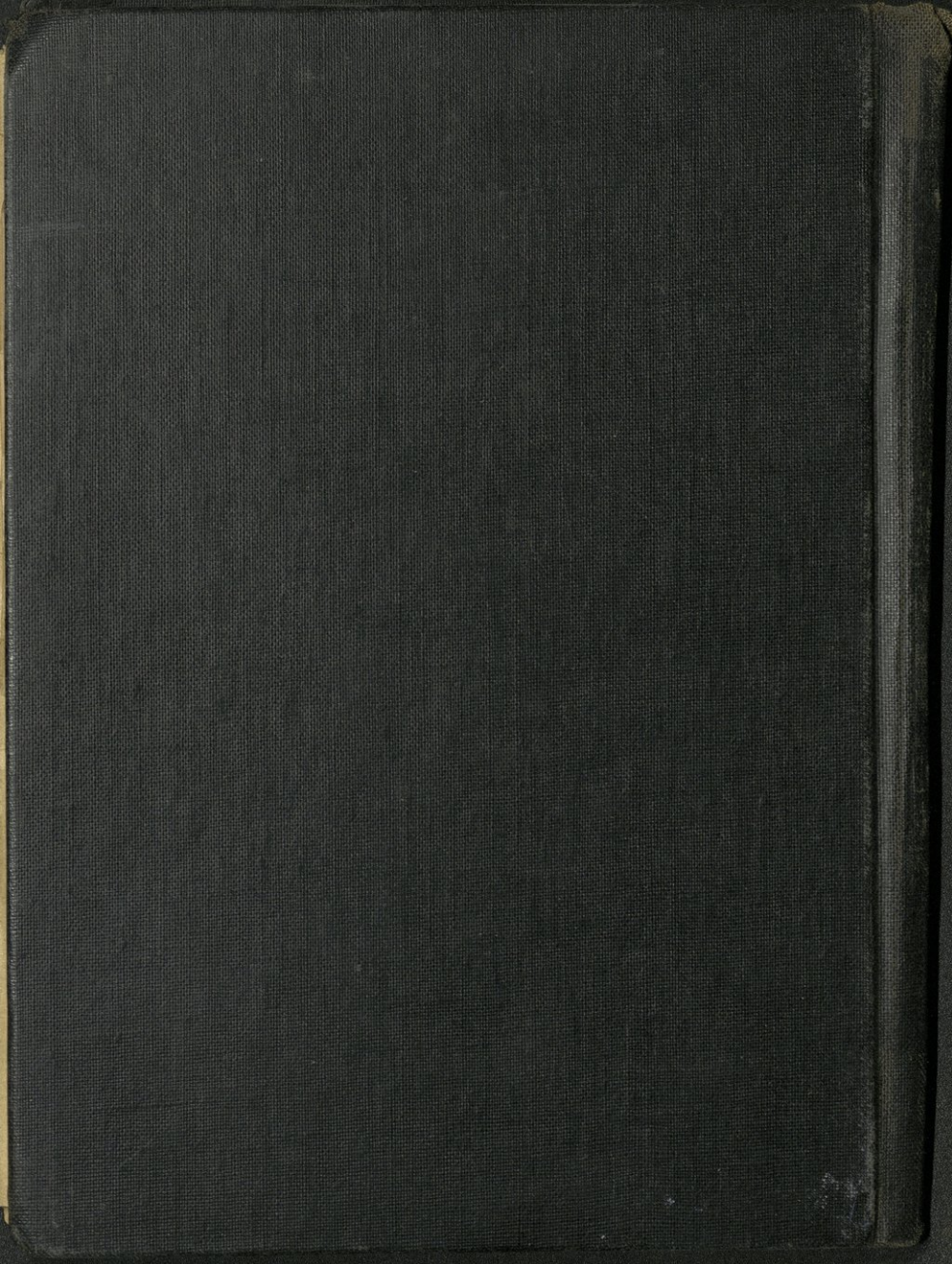




321
Salda A

321

5a18dA

AP 27 56

AP 27 57

AP 27 58

AP 27 59

MAY 9 60

J. Lib.

1801

12 May 64

A

9

cat. 12 May, 53

321

Sa 18dA
C.1



الديموقراطية

والتوجيه السياسي في العراق

بحث في تكوين العراق السياسي على ضوء المقدمات التاريخية
في أوروبا

بقلم

الحامي

نائل سحيرني

« حقوق الطبع محفوظة المؤلف »

١٩٤٨

Cat. 12 May 1953



الاهراء ...

الى الزين لافهموا ولا زالوا يطافون في سبيل مياة
ديموقراطية مرة طليقة ، الى الزين عملوا ولا زالوا
يعملون على تحطيم استنام اليهود البائرة ، الى هؤلاء
جميعاً اهرى كتابى هذا ، اهراء تغربوا عجايب وامهول .

نابل سمجورى

مضامين الكتاب

الصفحة

(أ)

الاهداء...

٣٤-٣

المقدمة

عدم الاستقرار السياسي في العراق - مقارنة
 عامة بين الاحداث السياسية في تاريخ اوربا
 والعراق الحديث - اسباب الترددي السياسي -
 دراسة المحيط دراسة واقعية وربط النتائج
 بالمقدمات.

٨-٣

المؤسسات السياسية المختلفة في العراق
 وطفيان النزعة الفردية - انعدام التعاون فيما
 بينها - الجيش والهيئة التنفيذية والبرلمان -
 فوضى التوجيه السياسي واسبابه.

١٢-٨

الجيل الجديد يتطلع الى آفاق جديدة
- اختلاف وجهات النظر السياسية - الجامع

الاولى بينها المتخلص من آثار الماضي القريب . ١٢ - ١٥

الانقلابات السياسية - سبب فشلها انعدام
الوعي الشعبي - الانقلابات الارتجالية لا

تؤدي الى هدف اصلاحي - ضرورة تدعيم
الحياة الحزبية لغرض التوجيه السياسي
المستمد من فكرة سياسية - مقاومة الرجعية

للحياة السياسية المنظمة واسبابها . ١٥ - ٢٣

طغيان النزعة الدكتاتورية لتلافي التردى
السياسي - خطأ هذا التوجيه - اتباع الاساليب
الديموقراطية الصحيحة ضرورة يجب الاخذ بها
لغرض الاصلاح السياسي والاجتماعي - النقمة
على الديموقراطية واسبابها . ٢٣ - ٢٩

اصول البحث وتسلسله لدراسة اوضاع العراق
السياسية للوصول الى استنتاج عملي في بناء
مجتمع صالح .

٣٤-٢٩

الديموقراطية، مدلولها وتطورها - اختلاف
الباحثين في تعريف الديمقراطية - طبيعة العلوم
الاجتماعية والعلوم الطبيعية والفرق بينهما .

٤٢-٣٧

مفهوم الديمقراطية - افلاطون وروسو
وتوم بين وغيرهم - اختلاف وجهات النظر في

مفهوم الديمقراطية ادى الى خصومات خطيرة .

٤٨-٤٢

دراسة الديمقراطية بالنسبة لاوضاع العراق
السياسية - الدراسة الواقعية اجدى من الالتجاء
الى النظريات المجردة - الديمقراطية كاسلوب
في الحكم ومدى صلاحها في تقويم الترددي

السياسي عندنا - مقارنة بين وضعنا السياسي
والسوابق التاريخية في أوروبا - القرن الثامن عشر
وتفسيحه - الديمقراطية خفت من تفسيحه
السياسي والاجتماعي الذي طغى عليه - مفهوم
الديموقراطية عندنا وكيف يجب ان تفهم
عملياً - نظرة اهل اليمين والوسط واليسار
اليها - هل يصلح تطبيق النظام الديمقراطي
عندنا كياناتنا السياسي .

٥٨-٤٨

اسباب المطالبة بالحرية والحقوق السياسية -
النظريات السياسية لم تكن من العوامل الاولية فيها -
التخلص من ثقل الضرائب - نظام المجتمع
والفوارق الاجتماعية فيه - الاوليغارشية - الثورة
الصناعية واثرها في تبديل الكيان الاجتماعي .

٦٨-٥٨

التفكير السياسي قبل القرن الثامن عشر -

اقتصاره على طبقة محدودة - انتشار الوعي
السياسي واثره في التطور الديمقراطي -
انكلترا وفرنسا مثلان للتدرج والثورة -
الماگنا كارتا - النزاع بين الملك شارل
والبرلمان - اعلاء كلمة البرلمان - قانون التسوية

٧٥-٦٨

١٧٠١ .

حكم الاوليجارشية في انكلترا - المطالبة
بالاصلاح - اول خطوة اصلاحية قانون ١٨٣٢
الانتخابي - اثر الثورة الفرنسية والثورة
الامريكية في انكلترا - توم بين وتعاليمه
الثورية - بنتام وفلسفته الاجتماعية .

٨٣-٧٥

» ادموند برك « المحافظ وبين الثائر - تحطيم
فلسفة برك - كتاب « حقوق الانسان » -

اثره في الوعي السياسي - اثره في اصلاح

١٨٣٢ - التفكير السياسي بعم مختلف الطبقات

٨٩-٨٣

ويتقدم بالديموقراطية نحو اتجاه شعبي

جرمي بنتام وفلسفة « المنفعة » - رائد هذه

الفلسفة كلود هلفتيوس - المنفعة لا تعني اللذة

للمادية فقط بل تشمل الازدات المعنوية - غرض

التشريع سعادة المجموع - سعادة احقر فرد

في المجتمع لا تقل في اثرها عن سعادة ارفع فرد

٩٤-٨٩

فيه - فكرة ثورية .

فرنسا قبل ثورة ١٧٨٩ - الملكية والاستبداد -

الفلاسفة واثروهم في الوعي الشعبي - لم يرسموا

خطط الاصلاح بوضوح - مونتسكيو شذ عنهم

لانه بحث في التاريخ والمؤسسات السياسية

مجشاً علمياً - فواتير ومقارنته للسلطات الحاكمة
 - كانديد - روسو واندفاعه العاطفي - روح
 الثورة - متناقضاته في البحث السياسي -
 « العقد الاجتماعي » و « اصل عدم المساواة
 بين الناس » .

١٠٨-٩٤

متابعة سير الديمقراطية - انكلترا وتشريعي
 ١٨٦٧ و ١٨٨٥ - قانون تمثيل الشعب
 ١٩١٨ - التقريب بين الديمقراطية المثالية
 والواقع - الحكم من الشعب والى الشعب -
 هل حكم الشعب فعلاً - من هو الشعب -
 الشعور بوجوده وقوته - اثره في صد طغيان
 المتحكمين وتوجيه السياسة العامة بارشاد الواعين
 من ابناء الامة - المؤسسات الديمقراطية

ضرورة لحفظ حقوق الشعب - مراقبة الشعب
لمثليه وحكامه عن طريق هذه المؤسسات -
سبب الترددي السياسي عندنا - كيفية تداركه -
نظامنا ديمقراطي شكلا الا انه افتقد الروح
التي تجعله منسجما مع شكله - كيفية حل
هذه الازمة .

١٢٠-١٢٠

١٢٠-١٢٠

ملحق .

خطبة تأيينية لبركليس عن ديمقراطية

١٢٤-١٢٢

اثينا .

قرار مجلس العوام الانكليزي سنة ١٦٤٩

١٢٥-١٢٤

١٢٧-١٢٥

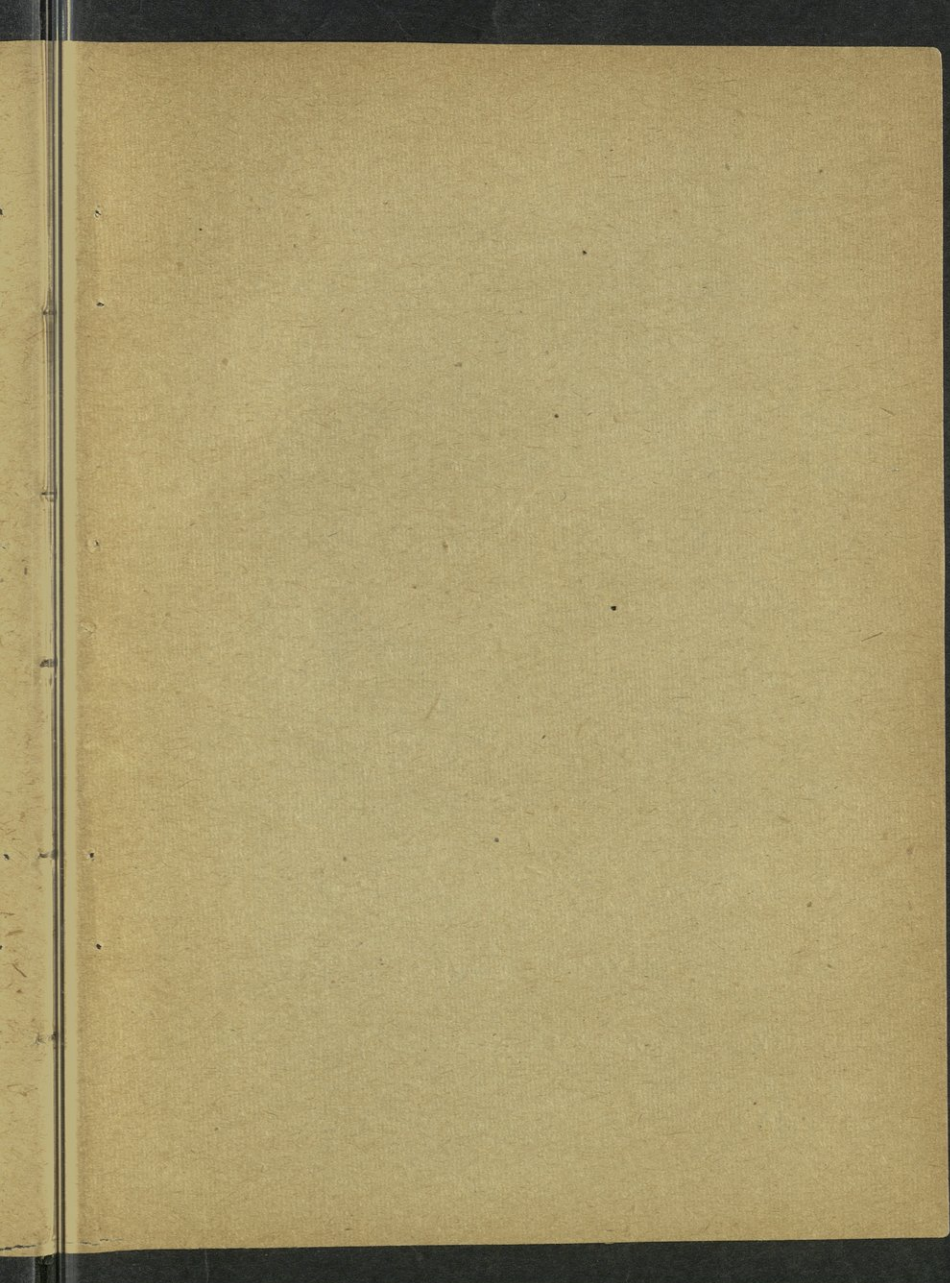
اعلان حقوق الانسان سنة ١٧٨٩

١٢٩-١٢٧

بيان حزب العمال البريطاني سنة ١٩٢٨

١١٣-١٢٩

ديباجة ميثاق الامم المتحدة .



مقدمة

نار الشعب على الاستعمار ، فنخلص من بعض شره ،
ثم ثارت القبيلة على الحكومة فقبولت ثورتها باللين حيناً ،
وبالعنف والشدّة حيناً آخر ، ثم ثار الجيش ، او موحوه ،
على الحكومة ايضاً ، فرفع شخصاً واسقط شخصاً ، ثم ثار
الافراد في الجيش بعضهم على بعض ، فاعتالوا منه القواد
والمنزعجين .

هذه سلسلة ثورات تقع في عهد اغبلة اضطراب وبفوضى ،
جابهها مجتمعنا في سنين قلائل ، وتكررت حوادثها في
فترات متقاربة (١) .

(١) كان لقيام العشائر في الفرات الاوسط اثر كبير
في اسقاط وزارة دلي جودت ، ثم وزارة جميل المدفمي
الثالثة (شباط - آذار سنة ١٩٣٥) . ثم قامت بعض
الثورات في الفرات وفي الشمال ، على عهد وزارة الهاشمي =

وفي انكلترا ، خلال تاريخها الطويل ، ثار النبلاء على الملك المستبد فزالوا من عظيم سلطانهم ، ثم ثار الملك على الكنيسة فاضعف نفوذها وسلطانها ، ثم ثار الاشراف وزعماء

(=) (مارت سنة ١٩٣٥ - تشرين الاول سنة ١٩٣٦)

استطاعت تلك الوزارة ان تقومها بالقوة ...

اما اثر الجيش في اسقاط الوزارات وتأليفها فيمكن ان نعد سبعة انقلابات على عهد الوزارات التالية بين سنة ١٩٣٦ و سنة ١٩٤١ وهي - وزارة ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٦ ، ووزارة حكمة سليمان سنة ١٩٣٧ ، ووزارة المدفعي سنة ١٩٣٨ ، ووزارة نوري السعيد سنة ١٩٤٠ ووزارة الكيلاني ، ثم وزارة طه الهاشمي ، ثم وزارة الكيلاني الاخيرة سنة ١٩٤١ (راجع كتاب « نظام الحكم في العراق » للدكتور مجيد خدوري : ص ١٢١ - ١٢٣ قلا عن كتاب « تاريخ الوزارات العراقية » للسيد عبد الرزاق الحسيني : ج ٤ ص ١٨١ - ١٩١) .

المال على الملك فقاموا بسيطرته وحقوقه ، ثم تارت الطبقة
الوسطى ، ومن بعدها الطبقة العاملة ، على هؤلاء جميعاً
فتوزع الحكم بينهم جميعاً .

حدث هذا في طرف الغرب من قارة اوربا ، بكثير
من المسالة واللين ، وبقليل من الشدة والعنف .

وفي الطرف المقابل لها ، في فرنسا ، ثار الملك على النبلاء
فاخضعهم ، ثم ثار الشعب على الاثنين فحقهما في ثورة
عنيفة عاتية ، ثم ثار الافراد بعضهم على بعض : روبسيير
يقتل دانتون ، وشارلوت كورداي تقتل مارا ، والجمعية
ترفع روبسيير الى الاوج ثم تبعث به الى المفصلة .

هذه وغيرها ، سلسلة ثورات جابهها المجتمع الاوربي
في سنين طويلة ، وفي فترات متباعدة .

غير ان الفرق بين السلسلتين - اي سلسلة الاحداث
التي جابهها مجتمعنا وسلسلة الاحداث التي جابهها المجتمع

الاوربي - هو ان الثانية رافقها تحسّس فكري بدأ ضعيفاً
وانتهى قوياً جارفاً طاغياً على الحياة وعلى افراد المجتمع
جميعاً ، فكانت حلقاتها قوية متماسكة .

اما الاولى فقد رافقها تحسّس فكري بدأ قوياً جارفاً
طاغياً على الحياة عندما ناضل الشعب ضد الاستعمار لنيل
استقلاله المرجو ، ثم طغت عليه فوضى الهمة اعقبها يأمن
عميق وركون شامل رأبنا آثارهما في نواحي مجتمعا كافة^(١) .

(١) كتبت هذه المدة قبل الوثبة الوطنية الاخيرة ضد
معاهدة بورتسموث . وسوف نعالج موضوعها وصلتها
باوضاع العراق السياسية في بحثين تالين هما : « كيان العراق
السياسي » و « التفكير السياسي في العراق » .

والذي يستعرض هذه الحوادث وتفاصيلها لابد ان
تساوره شكوك تدفعه الى التعري عن مسببات هذه
القوضى : هل ان مصدرها شعب ناشئ يميل اليها كما يميل
افراد المجتمعات البدائية الى التنابد والافتتال ام ان الموجهين
لهذا الشعب حرصوا على ان يجعلوا منه اداة يسيرة
لاغراضهم فيوجهوه كل يوم وجهة جديدة يرومون من
ورائها تحقيق منافعهم واطماعتهم ، ام ان هناك ارتباكا
اساسيا في كيان هذا المجتمع الذي فقد التماسك والانسجام ؟
لا بد لبعض الناس الذين يرون شذوذا في مثل هذا
الوضع وفي مثل هذا المحيط من ان يلجأوا الى المنطق
ليبينهم على تفهم اسباب الحوادث المتتالية التي يجابهها
المجتمع . ولا بد ، لفرض الوصول الى نتيجة مقبولة ، من
الالتجاء الى دراسة هذا المحيط بؤسسه المختلفة اولا ،
ثم دراسة الافراد الذين يسيطرون على هذا المحيط بنزعاتهم

المختلفة ، واخيراً استعراض الوقائع التي تكررت ازماتها ،
 لترى هل ان هذه الوقائع نتائج محتمة لاوزاع المؤسسات
 وتصرفات الافراد وهل ان هناك ، بالاضافة الى المؤسسات
 الوضعية هذه ، والافراد المسيطرين عليها عوامل خارجية
 او تاريخية او اجتماعية اثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة
 على كل ما حدث في هذه الفترة القصيرة من تاريخنا الحديث ؟
 على اننا اذ نمالج العامل الاولي في كل هذا انما
 ندرس المحيط دراسة عملية واقعية موضوعية بقدر ما ،
 وبالدرجة المستطاعة ، لكي نوفق الى ابراز نتائج تكون
 ملازمة للمقدمات التي اقبلنا على دراستها .

ان المؤسسات التي تشترك في بناء الكيان السياسي لدولة
 العراق تختلف في الاعمال والنزعات ، الا ان هناك قاسماً

مشتر كما اعظم نستطيع ان نخضع له جميع هذه المؤسسات
 بأولائها المختلفة ، هذا القاسم المشترك الاعظم هو ان هذه
 المؤسسات انما هي حديثة عهد في تكوينها ، تريد كل منها ان
 تختبر لنفسها درجة صلاحها في بناء هذا الكيان ، وهي قد
 تكون حسنة النية في قصدها ، وقد تكون سيئة النية في هذا
 القصد . فالوزارة الديمقراطية تريد ان تطفي على البرلمان ،
 فتكون دكتاتورية ، تسير زمام الحكم من مقرها ، وتجعل
 من البرلمان آلة لسندها . والجيش ، في فترة من فترات
 تاريخه ، اراد ان يطفي على الاثنين بأسلوب غير دستوري
 طبعاً ، ولا يمكن لتدخل الجيش هذا الا ان يكون غير
 دستوري في مثل هذا المقام .

غير ان هذه النزعة الفردية المتطرفة بشكليها المتقدمين
 تسوق ، دون شك ، وكما اثبت الواقع ، الى نتائج خطيرة
 عميقة الاثر . وفي بلد تعوزه الثقافة السياسية الرشيدة تعهد

كل مؤسسة من هذه المؤسسات الى اساليب متنوعة شاذة ،
 -سافرة او متخفية ، لا تقيسها بمقاييس الحكمة والنطق
 والصالح العام ، وانما تقيسها بالنتائج المباشرة الآتية التي
 يمكن ان تتحقق في مثل هذه المغامرات السياسية والاجتماعية ،
 ولما كانت الفردية عندنا تنساق ، مع الاسف ، في تيار
 المصلحة الشخصية فقد وجدنا الثورات التي حدثت بهذا
 المدافع لا تمت بطبيعة الحال الى المصلحة العامة ، او الى
 السكان المرغوب فيه بصفة ما .

* *

ولا بد من تفصيل لهذا التعميم . فالجيش والهيئة
 التنفيذية من المؤسسات التي اشرنا اليها ، كما ان الهيئة
 التشريعية هي الحجر الاساسي لهذه المؤسسات جميعها ، منها
 تستمد سلطتها وقوتها . ولقد حدث في وقت من الاوقات

ان كان التوجيه في هذه المؤسسات - ولا يزال في اغلبها -
 منساقاً بالروح الفردية كما قدمنا ، فانهدم التعاون ، واضحت
 هذه الروح الدخيلة تتسابق بين هذه المؤسسات ، رأينا
 آثارها واضحة في شكل ثورات قبيلة احيانا ، وفي شكل
 انقلاب قامت به مؤسسة من هذه المؤسسات الوطنية احيانا
 اخرى ، تسيرها ارادة فرد او افراد . ثم طغت الفوضى ،
 واستمر طغيانها ، لسيطرة مثل هذه الاساليب على نزعات
 الزعماء واشباه الزعماء . وهكذا اصبحتنا ندور في حلقة
 مفرغة اضعنا بدايتها ، وجهلنا نهايتها ، لانعدام التوجيه
 الصحيح في جميعها . وكان الاخفاق ، ولا شك ، حليف
 جميع هذه المحاولات ، فضمفت امكانيات انشاء كيانات
 موجهة مرسوم ، واقتقد الموجهون الغاية النبيلة التي تدفع بهم
 نحو العمل للصالح العام . ولذلك فاننا اذا تركنا المؤسسات
 هذه لتفحص خلاياها ، وجدنا ظاهرة بارزة في نفسية الافراد

المكونين لها ، هي ان كل فرد يريد ان يختبر درجة صلاحه في انشاء كيان مرموق - بمقاييسه الضيقة طبعاً - فكان الاخفاق هنا ايضا حليف الاشخاص الذين ساهموا في انشاء مثل هذا الكيان وليس هذا بغريب ، فهو ظاهرة بارزة في كل مجتمع حديث العهد بالثقافة السياسية ، وبالحياة السياسية التي تردت فيها القيم الاخلاقية ، وانغرفت فيها بذور الفردية . ومآل هذا استهتار بالمحيط وبقائميته ، فاضحى كل فرد يحاول ان يقوم بتجربة في الحكم ، بأسلوب الدسيسه والكيد ، ثم تعطنى عليه فكرة « الزعيم » الذي يسند « الشعب » وتنظره « الامة » بفارغ الصبر ، ويبالغ الشوق ... انه المنقذ !!!

ولست هذه الظاهرة مقصورة على امة حديثه العهد بالثقافة السياسية يعوزها التوجيه الصحيح ، بل تشترك فيها الامة التي تفسخت وشاخت . وهنا نجد الافراد ، كما

وجدنا في الامم الناشئة ، وبالشكل الذي وصفناه ، يدفعون
بقيار العاطفة الرخيصة ، وبدافع المصلحة الخاصة ليستأثروا
بالسلطان .

وفي روما ، حين تفسخت مؤسساتها السياسية
والاجتماعية ، وجدنا الجيش يسيطر على الحياة العامة ، ويتخلى
عن واجبه النبيل ، فيسقط امبراطوراً ويقيم آخر ، ثم
ينتفض على الامبراطور الجديد وينصب امبراطوراً ثالثاً ،
ثم تسقط روما لتتابع هذه الاحداث .

غير ان العراق ليس بروما فهو لا يزال يتدرج نحو
كيان طريقه شائك وعرولسكنه لا بد ان يكون خيراً من
هذا الذي نحن فيه . ونحن حين نبحث في حاضرتنا يجب الا
تفوتنا الحقيقة الواقعة ، وهي ان اغلب افراد هذه الدولة
الذين يسوسون امورنا انما هم على نسق من التفكير ان يختلف
في التفاصيل فانه لا يختلف في الاسس والروحية والاتجاه ،

وحين نبحث في مستقبلنا يجب كذلك أن لا ننسى أن الجيل الجديد يتطلع إلى آفاق جديدة بفضل ما يتغذى به من ثقافة سياسية تختلف عن سابقتها ، وهو يريد أن يرى آثار هذه الثقافة في خلق جو جديد ، ويريد أن يتقرب زعماءه إليه عن طريق سوي مكشوف ، وبعمل سياسي موجه مرسوم لا مواربة فيه ولا التواء ، كي يتم الانسجام والتوافق ووضوح القصد في النشاط المشترك لبناء كيان جديد .

والجيل الجديد ، على الرغم من تصادمه مع بعضه في حقول التفكير المختلفة ، بنطاق ضيق ، يتلهف إلى تحقيق هذا الأمل من هذا الطريق ولعل الجامع الأول بين هذه الفئات المختلفة التي تسعى في تغيير منهج حياتنا المتردي هو التخلص من آثار الماضي القريب .

ونحن في هذا البحث الذي نقدم على عرضه في هذا الكتاب وفي آخر يتلوه ، أن شاء الله ، نتطلع إلى هذه

الآفاق جميعها ، لترى اي افق يتسع لحياتنا المتحفزة المتحررة
من آسار الفوضى السياسية الحاضرة ، ولترى اي جو يصلح
اكثر من غيره لتنمية هذا الكيان .

وقبل ان نبدأ بهذا البحث لابد لنا من نظرة اخرى
شاملة جامعة لهذا الجو الذي اختفنا فيه فترة من الزمن
ليست بالقصيرة .



ثارت القبيلة على الحكومة ... ثم ثار الجيش او
موجهوه على الحكومة ... ثم ثار الافراد بعضهم
على بعض ...

ولم تكن هذه الثورات الادلائل فوضى سمي بعضها
عصيانا وبعضها انقلابا سياسيا وبعضها مناورات (١) .

(١) اقراء تفاصيل هذه الانتفاضات السياسية واسبابها
المباشرة وغير المباشرة وتطوراتها وبقائنها المخلفة في كتاب =

ولكن الواقع لم يؤيد ذلك . لقد كانت الدلائل قوية
 صريحة على ان اساس الكيان السياسي واحد ، او متهدم
 فعلا ، لا تترابط اطرافه بفكرة ، ولا يسود اجزائه تهايم
 وتعاون وانسجام . وقد بدت آثار هذا الانحلال بعد ان
 انهدر ركن هذا الكيان ، ذلك الركن الذي وحد المساعي ،
 ووجه العمل السياسي ، ووازن بين الرجال والاعمال ، وبين
 الظروف الواقعية والآمال البعيدة بفكر ثاقب ، وببصيرة
 نافذة في فترة اليقظة السياسية والوعي السياسي ، وذلك هو
 فيصل الاول .

ثم جاءت الانقلابات السياسية وهي تحاول ان تختط
 لنفسها اتجاهًا جديدًا في العمل السياسي . اما آثار امثال
 هذه الانقلابات فقد شاهدها في غير هذه البلاد ،

== الاستاذ عبدالرزاق الحسني « تاريخ الوزارات العراقية »
 وعلى الاخص الجزء الرابع منه .

شاهدناها انقلابات خلقتها ظروف المجتمع ، وفيها كل
 مكونات ومعاني الانقلاب الفكري والوعي الشعبي . ومن
 الطبيعي ان الانقلابات مهما كان نوعها ، اجتماعية او سياسية ،
 لا يمكن ان تنال مرمى معيناً ما لم تكن ركائزها الفكرة
 الانقلابية الجديدة والآراء المقاومة لتيار الآراء المسيطرة
 مبدأً وعقيدة .

ولا تستطيع ، مهما بالغت في العنف ، ان تخضع امة
 لفرد ، لكنك تستطيع بسهولة ويسر ان تخضع امة لفكرة
 تجسمت فيه عن طريق مؤسسة تحتضن هذه الفكرة . ومهما
 بالغ الناس في تصوير اثر الانقلابات « الفردية » ، لا الشعبية ،
 فانهم لا يستطيعون ان يغالبوا فكرة تلتهمها الابدان عن الابدان
 عن الاجداد ، ومهما قيل في تبدل اشكال المؤسسات ،
 ومنهاج العمل الازمالي ، فان الفكرة التي كانت طاغية قبل
 هذا الانقلاب « الفردي » تبقى جامحة عاملة تبين آثارها
 بعد حين من الزمان بأساليب تخلو من المنطق والاعتزان ،

ويستفزها الخيال ، وتفتحهم المجتمعات بفترات زمنية ، متباعدة
او متقاربة ، تشبه الازمات العصبية المستيرية التي تنشب
مرضى الاعصاب .

اريد بهذا ان اقول ان الانقلاب الذي تسنده القوة ،
ظاهرة او مسترة ، دون اشباع الفكر بعقيدة جديدة ،
وروح جديدة ، وعمل جديد ، وامل جديد ، لا يستقر منه
غير شكله وهيكله ، دون لبابه واصوله .

فالضغط اذن لا يخلق فرداً سياسياً يدين بمذهب
جديد . انك تستطيع باسلوب كهذا ان تجعل من الافراد
اصدااء لفكرتك ، ان دعوت الى فكرة ما ، ولكن هل ان
نظرة هؤلاء الى الفكرة الجديدة اصبحت مثل نظرتك
اليها ؟ لا . فلا بد للنطق وللازمن من ان يكونا عاملين
اساسيين في تحويل . وجهة النظر الاولى الى وجهة نظر
جديدة . ومعنى هذا انك تأتي بمختلف الاساليب الادبية

والمرادة الذهنية والحجج القوية عن طريق المناقشة والنشر
والإسكلام لكي تجعل الفرد يؤمن بصلاح الفكرة عن رضى
وعقيدة . ان مجرد السيطرة لا تخلق الايمان .

هذا تعميم لا أود الاسترسال فيه ، ولعل الاسترسال
في امر المبادئ والثورات الاجتماعية في محيط كمحيطنا يقربنا
من الموضوع الذي سنتناوله في بحث مستقل كما سبق وألفنا .

غير ان الامر الذي اود ان انبه اليه هنا هو ان في
مجتمع يخيم على اغلبية افراده ترد في فهم قيم الاشخاص ،
وعقلة عن اسباب اندفاعات المسيطرين ، لا يمكن ان يسود
النطق في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تنساب
المجتمع بين فترة وفترة . وتلعب هذه الظواهر والحكم بصلاح
نتائجها - في محيط كذا - لا يكون بنتائجها هي ، بل بالذين
يعملون على تصوير هذه الظواهر في حلقات المجتمع وابعادها .
فاذا لم يجهد احدنا في تحليل نظام مجتمعتنا وتفسيره وابعاده

للعيان بصورة تجريدية واقعية محايدة ، واطهار النقص فيه ، ثم
 اصلاح هذا النقص باجتثائه من اصله ، وغرس بذرة جديدة
 محله تنمو بتقادم الزمن فلا يكون قد عمل شيئاً في حقل
 الاصلاح الذي يري اليه . وبهذا اعني ان الانقلابات ،
 المباشرة او غير المباشرة ، التي تلجأ الى القوة والعنف فعلا ،
 او التي تهدد بها ، والتي ترمي الى اسقاط افراد عن منصة
 الحكم ليتسلها افراد آخرون يعملون بنفس الخطأ والروح
 والمنهج الذي سار عليه الافراد السابقون ، لا يكون اثرها
 في المجتمع الا اضافة معول جديد من معاول التهديم . ان
 انقلاباً روحه انتقام شخصي ، لا يستمد اصوله من رغبة الامة
 ووعي الشعب ، يدوم بدوام تعلق الافراد بالشخصية التي
 احداثته . ومدى هذا التعلق قصير ، لان اساسه الهوى
 لا الفكرة . وبالسهولة التي انتفض فيها اولئك على هؤلاء
 ينتفض فيها هؤلاء على اولئك ... ومتى الانتهاء ؟!

نعيد ونكرر ان الفكرة يجب ان تسود كل عمل غاية
 احداث تغيير في النظام الاجتماعي والسياسي ، ولا يمكن ان
 يقتصر مفهوم هذه الفكرة على القائمين بهذا التغيير ، بل يجب
 ان تتجاوزهم الى هؤلاء الذين سوف تقع عليهم نتائج التغيير ،
 وعلى هؤلاء ان يجعلوا من الفكرة عقيدة يكافحون من اجل
 تحقيقها ، وهؤلاء لا يستطيعون ان يثربوا هذه الفكرة ،
 ليجعلوها عقيدة ، الا اذا اتهم عن سبيل واضح ميسور .
 وكل هذا يتوضح في منهاج ، ولا تستطيع ان تفهم منهاجاً
 لمجتمع الا اذا اتيتك عن طريق مؤسسة سياسية خاصة دائمة
 تدوم ما دامت في الفكرة اسباب الحياة . وكل من الفكرة
 والمؤسسة التي تعيش لغرض تحقيقها - او الحزب - يساند
 الآخر ويمده باسباب النماء ، وهما في حلقة مفرغة ليس لها
 ابتداء ولا انتهاء ، ولا يمكن ان تكونا الا متلازمتين
 متتامتين . ومن هنا وجدنا ضرورة ايجاد مؤسسات كهذه

في بلد ناشيء كالعراق ، فقير في الثقافة السياسية والتوجيه السياسي والتقاليد السياسية . ولا يمكن ان ينال المجتمع نفوج فكري دون ان يكون لهذه المؤسسات نصيب في توجيه حياته العملية . ومن هنا ايضا نشأ تخوف هؤلاء الذين استماتوا في السيطرة على مقدراتنا من مثل هذه المؤسسات التي قد تحطم قيمهم الموهومة .

واسكننا في مثل هذه الفوضى الحالة نجابه عقبة جديدة تمنع هذه المؤسسات من التركيز والانتاج . يزعم البعض ان هذه المؤسسات انما هي عوامل جديدة لتقوية آثار الفوضى والاضطراب . ومن الطبيعي ان يحمل مثل هؤلاء الناس هذا الزعم ، لان الخطر الداهم على كيانهم الواهي حال لا محالة .

ومن هنا رأينا اتجاهين سياسيين : انجماهما يرمي الى تنمية روح المعرفة السياسية بالناقشة والنطق والجدل ، ويفسح للآخرين الذين قد لا يتقنون على اجتهاد فئة خلسة ،

و

وهؤلاء نسميهم بالمعارضين ، مجال السكهاج بمثل هذه
الاساليب ايضا ليتعرف هذا الجيل الناشئ على مختلف
التيارات الفكرية التي لا يستطيع التعسس بها في جو مفعم
بالتعسف والقوة والاضطهاد . والاتجاه الثاني يرمي الى فرض
عقيدة بعينها فرضا ، لا تعرض لمناقشة او جدل ، وما
المعارض لها الا عقبة كأداء في سبيل الدعوة الاصلاحية
المثلى التي لا يمكن ان يناهها طعن او نقد ، فهو بهذا حريص
على ان يسيطر وان يشبع شهوة طاغية عارمة من شهوات
التحكم والاستبداد مهاكف ذلك من عن .

ثارت القبيلة على الحكومة ثم ثار الجيش ، او
موجهوه ، على الحكومة . . . ثم ثار الافراد بعضهم على بعض . . .
وكانت بداية هذه الثورات بهذا الشكل

حدثاً جديداً في تاريخ العراق الحديث لم يشهده من قبل .
 ونفسية المجتمع لكل انقلاب جديد تختلف عنها حينما تتكرر
 هذه الانقلابات ففي الحال الاولى يميل الناس الى الاعتقاد
 بان هذا الذي حدث لا بد من ان تكون له اسباب قوية ،
 ولا بد لهؤلاء الذين يأتون بحماس الانقلاب من العمل بنفس
 الحاس في بناء هيكل المجتمع الجديد . ولعل التفاؤل يصادف
 هوى في نفوس الناس ، ولا يكتفون على الرغم من هذا كله
 لا يعرفون حقيقة الواقع بالتفصيل ، ويكتفون من الكل
 بالجزء ، لان الامر مفاجيء ، لم يعرف عنه قبل وقوعه قليل
 او كثير . . . هذه نفسية المجموع في الانقلابات الآتية
 الماثلة لهذا النوع والتي تفتقد الى الوعي الصحيح .

ثم يتكرر الحادث . . . ويتكرر . . . وفي كل مرة
 يحدث فيها هذا التكرار يتدفع الناس لمعرفة « حقيقة » الامر
 ومبراه . ومهما يكن من تعليل وتفسير فانهم يضيقون ذرعاً

بالحاضر وبالمستقبل ، لأن القلق يسود الفكر ، وقلق الفكر ، قلق الحياة ، فالفرد لا يفكر الا في يومه ، لأن غده مجهول في مجتمع اعتاد القرد وانتحل شعار الفوضى . عند هذا يبدأ الناس بشراء الاستقرار بأي ثمن ، وعلى أي حال . وعند هذا تطفئ على بعض الناس روح يسمونها الروح الدكتاتورية التي تريد ان تهيمن على الاوضاع لتقودها بقوة وتعسف وبطش^(١) ، وتهيمن على البعض الآخر روح لا ترضى بقشور الاشياء ، ولا ترضى بالدواء الذي يخفف الداء ، وانما تريد ان تبحث في اساس المجتمع ومسببات

(١) هذه الروح الدكتاتورية قد تكون صريحة في حقل العمل السياسي وقد تكون مستترة ، والامر الغريب ان الحكومات الديمقراطية في العراق اضحت من نوع الدكتاتوريات العاتية ، لا يوجهها منهج ، بل يكون جل همها القضاء على الحركات الفكرية لتستتر فشلها وهزلها ، فهي بهذا اشبه بحكومات القرون الوسطى .

الاضطراب والفوضى فيه لتتلاق نظاماً ثابتاً مكيناً سمحاً
عادلاً يأخذ بيد المجتمع نحو التطور الادبي والمادي والاخلاقي
وهذه هي روح الديمقراطية .

* *

سم هذا الكتاب دفاعاً عن الديمقراطية في العراق ، ان
شئت ، وهو كذلك حقاً ، ففهوم الديمقراطية قبل الحرب
الاخيرة . اضحى مقروناً بالفوضى بعد ان طغت الدكتاتورية
لتكتسح اوروبا كما تكتسح النار المشيم . وكما علت كلمة
الدول الفاشية في تضريف امور السياسة وتوجيهها علت معها
مفاهيم الدكتاتورية والقوة السافرة . يضاف الى ما تقدم من
الاسباب في ضعف اثر الديمقراطية في اوروبا ، والبلاد
الشرقية بصورة خاصة ، ان الدول التي اعتنقتها ، كمنحج
اجتماعي ومبدء اخلاقي وكنظام سياسي ، شذت عن

مبادئها العليا ومفاهيمها المثالية ، فديمقراطيتها اذن لا تزال
 كسيحة . وهي قبل كل شيء دول مستعمرة ، ولا يمكن ان
 تكون الديمقراطية اداة استعمار ، لان ذلك يتناقض تماماً مع
 فلسفتها . الا ان الواقع قد ايد ، وهو يؤيد دائماً ، ان قوة
 الدفع والرشاش ، والبطش والتعسف كانت الركن الاساسية
 التي سندت الاستعمار ولا تزال تسنده . ومن هنا جاءت
 النقمة على الدول الديمقراطية ، وتبعها نقمة على الديمقراطية
 نفسها . وهذا الرأي ، كما سيتضح لك من تضاعيف هذا
 الكتاب ، بين الخطأ ، فالواقع يبين ان الدول الديمقراطية
 هذه تباعد ابتعاداً كلياً عن الديمقراطية المثالية المتحررة
 عندما تمنحلي حدودها الجغرافية ، وتهاشي في كثير من
 اتجاهاتها مع النظم الدكتاتورية التي حاربتها .

واضعف الثقافة السياسية وهزلها وجدنا الناس يخلطون

فعلاً بين هذين الاتجاهين ، ووجدناهم وهم يتحمسون

للكثاتورية ، بشى صورها ، انما يتحسسون للدول
الكتاتورية ، ويقرون هذه بتلك ، كما قرن الفريق الاول
المبدأ الديمقراطي بالدول المستعمرة .

ونحن نريد ، كما اشرنا الى ذلك في صدر هذه المقدمة ،
ان ندرس محيطنا في حقيقه الاجتماعي والسياسي ، ثم ندرس
الديموقراطية ، الديمقراطية المتحررة التي دعا اليها روادها
الاولون ، وكفح من اجلها ابطالها الخالدون ، الديمقراطية
التي كان رائدها تحرير الفرد من آسار الطغيان والاستبداد ،
وتحرير الشعوب من ربة الجور والاستبداد ، الديمقراطية
بمؤسساتها الشعبية وقيمها الانسانية ، الديمقراطية باركانها
الاساسية ، وهي : الحرية . حرية الكلام ، وحرية الاجتماع ،
وحرية النشر ، وحرية الفكر ، وحرية النقد - ثم المساواة
والعدل الاجتماعي والخير العام ومنها ترى مدى انسجام
هذه الاركان مع احوال العراق الوضعية ، او مدى التناهد

بينهما ، نستطيع ان نقبل على دراسة التوجيه السياسي المرجو .

*
*

ولهذا الغرض فقد سعيب لجعل البحث المتقدم مستجماً
جميع المقدمات التي توصلنا الى مثل هذه النتائج .

غير أني ، من الناحية العملية ، لا يسعني ، مع الاسف ،
ان اقدم للقاريء هذا البحث بالشكل الذي اردت ونويت ،
فالكتاب الذي بين يديك ليس في الواقع الا بحثاً من
خمس بحوث تكون اركان الموضوع الذي اقدمت على درسه .
وقد كان يودي ان اجعل من هذه البحوث الخمسة كتاباً
تتصل اواخره باوائله ، الا ان ظروفًا مختلفة جعلتني انزع
الاقتصاد في الطبع وفي الوقت ، وكان من نتيجة هذا ان
يصدر البحث الاول على الشكل الذي تراه .

والحق ان الامر الذي شجعني على انتهاج هذا
 المنهج ، علاوة على الاسباب المتقدمة ، هو ان نشر البحوث
 الحسنة في كتب متتالية وبهذا الشكل لا يفقد الموضوع
 تماسكه وانسجامه ووحدته ، على ما اعتقد ، ذلك لأن كل
 بحث انما يستقل بكيانه ، ويتميز بلونه ، وطبيعة الصلة بين
 بحث وبحث كصلة الحلقة من السلسلة ، وهذه الصلة باقية
 سواء جمعت البحوث في كتاب واحد او نشرت تباعاً على
 افراد .

واسمي تدرك مبدئياً طبيعة الصلة بين هذه البحوث لا بد
 من الإشارة الى محتوياتها لابرار الوحدة الفكرية التي تجمع
 بينها . فالبحث الاول - وهو الكتاب الذي بين يديك -
 مقدمة في الديمقراطية ومفاهيمها ، مقصودة لان تكون
 ركيزة للبحث التالي وهو « نفسية القرن الثامن عشر
 الاوروبي » ، وفيه تصوير لاضلاع هذا القرن السياسية

والاجتماعية ، ومدى ما وصل اليه الترددي في حقول الحياة
 المختلفة ، ثم كيف تدورك وعولج . ومن هذا البحث نستشف
 مقدار الشبه بين هذه الاوضاع واوضاع عراقنا الناشي .
 وعلى ضوء هذا البحث ننتقل الى البحث الثالث ، وهو
 « كيان العراق السياسي » ، وفيه تحليل لاسباب ترددي
 العراق سياسيا ، وطرق تدارك ترديه بالاساليب الديموقراطية
 التي يكافحها الرجال المسيطرون على مقدراتنا ، ومنه ننتقل
 الى بحث « ازمة الديموقراطية » بصورة عامة ، وازمة
 الاستعمار بصورة خاصة ، ثم نخلص منه الى بحث « التفكير
السياسي في العراق » ، وفيه شرح للعقائد السياسية ومدى
 فهم الناس لها في اوقات مختلفة وعند فئات مختلفة ومعرفة
 مدى صحة هذه المفاهيم وهل انها مستمدة من مصادر متينة
 مقبولة ، وهل تنسجم وغرض توجيه اصلاحي ديموقراطي .
 ومن كل هذا ننتهي الى البحث الاخير وهو استنتاج من

هذه المقدمات التي اقبلنا على درسها ، وتوجيه سياحي استعرض
فيه خير السبل لغرض الاصلاح المنشود .

* * *

ولا يفوتني ، قبل ان انتهي من مقدمتي ، ان
اقر بعجزني في معالجة مثل هذا الموضوع الذي اقبلت على
درسه ، ولعل الكتاب يعوزه التماسك والترابط ، الا انني
من جهة اخرى اعترف بان الموضوع اوسع من ان يضمه
كتاب بمثل هذا الحجم ، فهو متشعب الاطراف ، متعدد
الوجوه ، وثيق الصلة بقضايا وطنية وشخصية قد يصعب على
الكاتب بسطها بجميع تفاصيلها كناذج واقعية تمثل الاسس
التي يبتني عليها جهازنا الديموقراطي ، واني اذا قر بهذا العجز
ارجو ان اكون قد وفقت الى حسن القصد الذي رجوت
في هذه المحاولة في تحليل تيمان العراق بروح محايدة ، منزهة

عن العاطفة والغرض والهوى . واذا كان من اثر هذا الكتاب
ان يحفز غيري ممن يحرصون على دراسة مشاكلنا السياسية على
نطاق اوسع واعمق وامتن فلكون بذلك قد وفقت الى
بعض ما رجوت اليه .

واخيراً ، وليس آخرأ ، لا بد لي من التنويه بفضل
الاستاذ حسين جميل المحامي سكرتير الحزب الوطني
الديموقراطي ، فقد طالع ، بالرغم من كثرة مهامه ، مسودات
الكتاب ، وافادني بالكثير من آرائه الى جانب تشجيعه
ايامي للاستعجال بطبع هذا الكتاب واصداره .

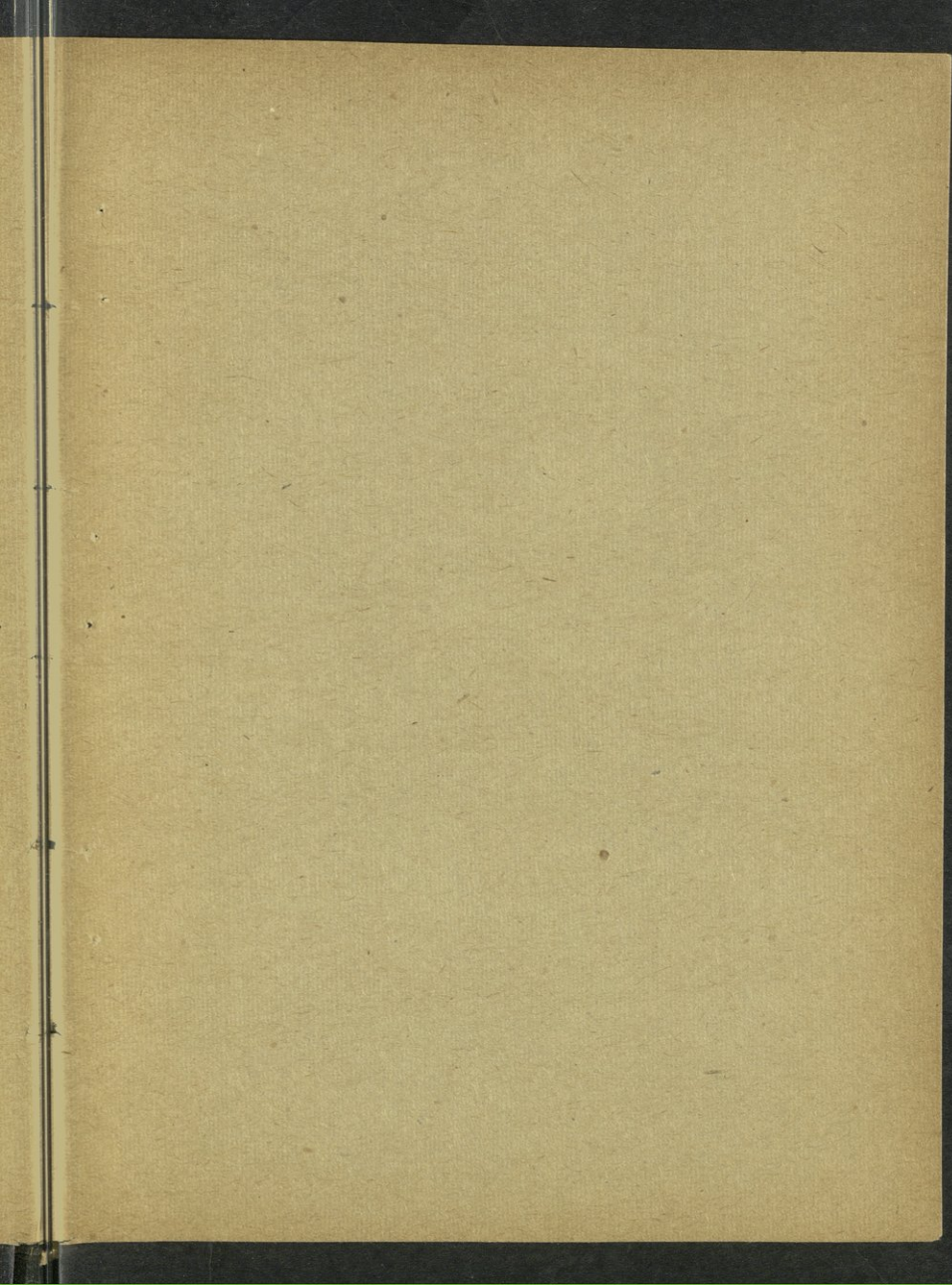
ولا يفوتني ، بهذه المناسبة ، ان اذكر ايضاً ما تفضل به
علي زميلي وصديقي الاستاذ مهدي قاسم كبة المحامي بمطالعة
الكتاب ومناقشة موضوعه . كما اتى مدين حضرة السيد
فاضل مهدي المحرر في جريدة صوت الاهالي ، لما تجشده

من عناء في تهذيب لغة الكتاب وتسوية أسلوبه بعد مطالعته
إياه مطالعة مدقق ومفحص .

نائل سمحيري

بغداد في ٢٠-٣-١٩٤٨

الديعوقراطية
مدلولها وتطورها



الديموقراطية

مدلولها وتطورها

« لا يمكن ان يصاب شعب بكارثة اكبر
من فقد حرية الكلام » (ديموستين)

« ان كبت الحرية وخنقها لن يولدا القناعة .
انهما يؤديان باقلية من الناس الى القنوط
والياس ، وبالاغلبية الى استكانة مطلقة للتسلیم
المطلق في القضايا السياسية . ان اغلبية الافراد
الذين يحرمون من التفكير بالشكل الذي يحسنهم
ايام تجاربهم في الحياة ، يفقدون اكيداً قابلية
التفكير بالمرّة ، والناس الذين حرّموا

قابلية التفكير يفقدون صفة المواطن الصالح »

هارولد لاسكي في كتاب

(الحرية في الدولة الحديثة) ^(١)

اختلف الباحثون في وضع تعريف جامع مانع
للمدعوقراطية، وهذا الاختلاف لم ينشأ الا لان طبيعة الموضوع
الذي تناوله المدعوقراطية يختلف عن طبيعة المواضيع الاخرى
التي يستطيع الباحث ان يقوم بتحليلها وبسطها بصورة
تجريدية والمدعوقراطية ، قبل كل شيء ، اصطلاح سياسي ،
والسياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، وطبيعة العلوم
الاجتماعية تختلف اختلافاً جوهرياً من وجوه عديدة عن
العلوم الاخرى الطبيعية والرياضية منها بصورة خاصة ،
ومفهوم العلوم الثانية ثابت بالقدر الذي استطاع العلم ان

() Harold Laski : Liberty in the Modern
State. P. 108
(Penguin Edition)

ان يتوصل اليه ، كما ان العلوم الاولى تتصل اتصالا مباشرا
 بتصرفات الافراد وسلوكهم في الحياة ، والثانية تتصل
 بمكونات الطبيعة . والفرق بين الدراستين ان الاولى تلاحظ
 الفرد باعتباره وحدة في هذا المجتمع البشري الهائل ،
 يتصرف في اوقات مختلفة تصرفات مختلفة قد لا تجمعها
 صلة او رابطة ، فنحن ازاء هذا امام عامل متبدل لا يستطيع
 ان نحصره قيد الدرس لنحصل على نتائج مماثلة كل حين
 وعلى الدوام . على حين اننا نتناول في دراسة العلوم
 الطبيعية عوامل ومواد لا تختلف صفاتها وخواصها
 باختلاف الظروف ، والتفاعلات الناتجة عن مزيج عنصرين
 لا تتبدل مهما تبدل الزمان والمكان ، كما ان المواد التي
 يتناولها عالم الطبيعة في مختبره يمكن وزنها وقياسها ، ولا يمكن
 وزن وقياس تصرفات الناس وانجاساتهم في قضية من
 القضايا الاجتماعية بالدقة التي نستطيعها ونحن ندرس الطبيعة

يضاف الى ما تقدم عاملان آخران يجعلان دراسة العلوم الاجتماعية أشد واعسر من دراسة العلوم الطبيعية ، ذلك ان مسميات العلوم الاجتماعية لا تتميز بالدقة والضبط اللذين يلزمان الطائفة الثانية من العلوم . انهما لا تؤدي مفهوماً واحداً عند مختلف الافراد ، ولا تعكس صوراً واحدة لفاهيمها عند جميع الناس . فلا استبداد والارستقراطية والحق والحرية والمساواة الفاظ لا تتساوى معانيها عند الذين يلتمسون دراستها وبحثها ، وحتى هؤلاء الذين يدعون اليها ويتحمسون لها لا يمكن ان يكون القدر على تحديد نطاقها . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان لكل فرد في المجتمع تفكيراً خاصاً يستقل به عن غيره ، ويجعله بصور مفهوم هذه المصطلحات تصويراً خاصاً - حتي فيما لو اتفق الباحثون على

(1) James Bryce : Modern Democracies
Volume I P. 16

تعيين مدلولها - وهذا المفهوم يختلف باختلاف نسق التفكير
 فالإنسان ، وهو ابن محيطة ، تؤثر في تكوينه العقلي عوامل
 مختلفة تكون قوية عند فرد ، وضعيفة عند آخر ، تبعاً
 لانطباعات مصدرها ، مؤثرات ثابتة أو طارئة ، عامة أو
 خاصة ، في مختلف أطوار حياة هذا الفرد ، من نظام المجتمع
 إلى نظام العائلة ، ومن أثر الأقليم في بلد إلى أثره في بلد
 آخر ... الخ كل هذه تعمل على خلق اختلاف ظاهر في
 تصوير الفكر الاجتماعية والسياسية التي تلج المجتمع من حين
 لآخر ، أو التي تستقر فيه . فلكي تكون لنفسك رأياً في
 مفهوم الحرية والديموقراطية والاشتراكية والشيوعية ...
 تكون قد كلفت نفسك عناء البحث في مواضيع أخرى
 تتصل اتصالاً مباشراً بالشرع والاقتصاد والاخلاق -
 حقول قد تبني عن الوصول منها إلى غرض معين^(١) . ولو كان

(1) Leonard Woolf : After the Deluge P. 23

الديموقراطية ، كما نعرفها ، مفهوم اجتماعي ثابت لكان من السهل تعريفها كما نعرف دائرة هندسية . الا انها ليست كذلك ، انها عبارة عن حقيقة اجتماعية ، وفي تعريفها نلاقي نفس الصعوبة التي نلاقيها إن أردنا الاثبات بوصف شامل دقيق جامع لجماعة بشرية تعيش في بقعة معينة تحوي اناساً مختلفي الميول والميول^(١) .

* *

هذا واذا كان قد ساور الغموض واختلاف المعنى بعض اركان الديمقراطية ومظاهرها فكيف بالديموقراطية نفسها ؟ من هنا نشأ هذا التبليل في الفكر الذي ادى الى تبليل في العمل اتخذ في بعض الاحيان شكل الخصام

(1) W. Rappard : The crisis of Democracy
P. P. 11-12

الطاريء ، فكان يسوراً ، واتخذ أحياناً أخرى شكل
الخصام الملازم الذي ولد أحقاداً ، اجتثت أصول المجتمع من
أساسه .

فافلاطون ، وهو يبحث عن النظام الأمثل للجمهورية قبل
٢٥٠٠ سنة ، لم ينظر الى الديمقراطية نظرة رضى وارتياح
فوقد قرنها بالفوضى والاباحية . والديموقراطى في عرقه
انسان استباح لنفسه كل شيء باسم الحرية ، فهو يعش في
بلد اطلق لاهليه رغباتهم ونزواتهم ، لا يرد لها رادع ، ولا
توقفها حدود ، كل فرد فيه يعمل لنفسه بالشكل الذي يحده
انفع لمصاحته وهواه (١)

واكد روسو ، وهو من رواد الديمقراطية الحديثة ،
في عقده الاجتماعي - وهو الكتاب الذي اضحى فيما بعد
أنجيل الثورة الفرنسية - استعالة تطبيق الديمقراطية بقوله :

طبعة 253- 254 PP : The Republic . (1)
(Everyman's Librray)

« اذا اخذنا اللفظ - الديموقراطية - بمعناه الضيق فلم توجد فيما معنى ، وان توجد ابداً ديموقراطية صحيحة . انه مما يخالف طبيعة الاشياء ان تكون الاعلى حاكمة والاقلى محكومة »^(١) ويرى فريق أن الديموقراطية لا يمكن ان تعني شيئاً ملموساً يتسجم مع المثالية التي تدعو اليها هذه الكلمة السحرية ، إذ ليست هي في الحقيقة الا تفضيلاً وخداعاً ، لان ما تقره من حقوق الملكية الفردية يضيق ما تنهيه من الحرية ، وينقص من قيمته ، ولذلك يقول الشيوعيون إن هذه الحرية ليست الا خداعاً ووهماً من اوهام البورجوازية.^(٢) كما ان الذين يرون ان الاقتراع العام هو اساس الديموقراطية ، ولا يمكن ان يكون هذا الاقتراع عاماً الا اذا اشتركت النساء فيه كما يشترك الرجال ، لا يقرون بوجود ديموقراطية حقيقية في البلد الذي لا يعطي هذا الحق لنسائه . وفي

(١) J. J. Rousseau : Le Contrat Social
Vot , III chap , IV

(٢) دليل برنز : الديموقراطية ترجمة محمد بدران صفحة ٧٨

فرنسا، البلد الديمقراطي، لم يعط لنفسها هذا الحق الا بعد الحرب العالمية الاخيرة. ويرى «توماس بين» (thomas paine) وهو رسول الديمقراطية الانكليزية في القرن الثامن عشر، ان الديمقراطية لا يمكن قيامها الا في ظل نظام جمهوري. فالجمهورية، في رأيه، ركن اساسي يمكن تطبيق الديمقراطية في نطاقه...

وهكذا اختلفت وجهات النظر في ادراك معنى الديمقراطية واركانها من حرية وعدل ومساواة. ونتيجة لهذا الاختلاف نشب الصراع بين الافراد قوياً حاداً، فكان ميسوراً متداركاً ثم اتسع نطاقه، فشمّل الدول، فكان قوياً جارفاً قوض اركان المجتمع من اساسه، وطوح بلباب البشر، فلم يكن بالامكان تدارك نتائجه. ولعل الحلفاء وخصومهم في الحرب العالمية الاولى اشركو في عقيدة كانوا يدافعون عنها جميعاً، غير انهم اختلفوا في تفسيرها وادراك حقيقتها،

ومن هذا الاختلاف في التفسير شئت تلك النيران التي لم
تنطف جذوتها الا بعد اربع سنوات اعقبها فترة استؤنف
بعدها الصراع في الحرب العالمية الثانية : فبمان هولنج ،
(Bethmann Hollweg) رئيس وزراء المانيا في الحرب
الاولى ، وهو واقف على قطب من بوصلتها ، كان يمتد
اعتقاداً جازماً بأن كفاحه كان من اجل الحق والحرية
والعدالة. والرئيس ولسن (W. Wilson) ، وهو على القطب
الثاني ، كان يمتد كذلك اعتقاداً جازماً بأن كفاحه كان
من اجل الحق والعدالة وحرية الشعوب ... وهنا لا نستطيع
الهرب من ازمة منطقية - كما يقال في علم المنطق - فاما ان
تسكون الحرية التي كان يكافح من اجلها هولنج هي نفس
الحرية التي كان يكافح من اجلها ولسن ، وعلى هذا لم تكن
الحرب دفاعاً عن الحرية ، بل نتيجة سوء تفاهم احق ، واما
ان مفهوم هولنج للحرية كان يختلف عن مفهوم ولسن لها ،

وعندها نصطدم بقضية سياسية تاريخية معقدة علينا ان
تدبرها ونفهم ماهيتها ...

والظاهر أن البديل الثاني في هذه الازمة هو الارجح
الى مدى بعيد . وليس هذا فقط ، فحتى هؤلاء الذين وقفوا
على طرف واحد من القطب اختلفوا في تفسير فكرتهم
وعقيدتهم ومثلهم التي اشتركوا في الدفاع عنها في جبهة
واحدة . ولقد شهد التاريخ ان المسيو كليمانصو
(Clemenceau) والمسترولسن (Wilson) اختلفا ايضا
في فهم معاني الحرية وحقوق الشعوب الضعيفة ، هذه المعاني
التي كانها مع الآخرين من اجلها^(١) .

وما يقال في الحرب الاولى يقال كذلك في الحرب
الثانية ، فهموم روزفلت للديموقراطية اختلف عن مفهوم

وما بعدها (1) L. Woolf : After the Deluge. P. 29

شرشل او ستالين لها ، كما اختلف مفهوم روزفلت
بالديموقراطية كذلك عن مفهوم ترومان .

* * *

ولا بد لنا قبل الاسترسال في موضوع الديمقراطية
من ان نلفت الى ما قد يحسب انه من المتناقضات ، فتف
عنده لنستدرك هذا التناقض البادي . اذ كيف نستطيع ان
تقول بالأخذ بالديموقراطية وقد اختلف مدلولها هذا
الاختلاف الذي رأيت ؟ وكيف نستطيع ان نأخذ بمبدأ
سيامي لا يمكن اجماع الافراد على تفهم مدلوله ، وقد قلنا
في البداية ان ليس هناك شيء اصلح للمجتمع من تفاهم
افراده على طبيعة المباديء التي يريدون العمل داخل حدودها
وان يتناول هؤلاء الافراد بالمناقشة والجدل مباديء وآراء

يختلفون في الحكم على نتائجها ليتوصلوا الى حقيقة واضحة
تقدم نحو العمل المشترك ١٩ .

والذي يظهر اول وحلة ان هناك تناقضاً اساسياً بين
هذه الدعوة وطبيعة المباديء السياسية التي اتينا على بسطها في
صدر هذا البحث . وهذا صحيح ان نحن ذهبنا بعيداً في مجال
النظريات المجردة لفهم طبيعة هذه المباديء من خلالها ،
اذ ليس بالامكان وضع الحواجز الفاصلة بين فكرة وفكرة
وتبين خطوطها التفصيلية الدقيقة ، وهذا كما رأينا ، ان لم
يكن مستحيلاً فقد يبلغ حد الاستحالة ، لأن الفكرة دائمة
التطور والتبدل كلما مر الزمن ، وتبدل المحيط ، والزمن
بسرعة ، والمحيط يتطور ويتحول تبعاً له . فالديمقراطية
اذن بوصفها النظري لا تتودنا الى غاية ، ولا تؤدي بنا الى
نتيجة ، ونظرية تساوي الناس كلهم ليست الا افتراضاً تبدأ به

الديموقراطية لكي تتبين اصلهم^(١) . وعلى هذا فلا بد من
الالتجاء الى مصادر اخرى نستمد منها حقائق ملموسة تقودنا
الى نتيجة واقعية ، وتكون مادة بحثنا حتى نهايته .

وعلى الرغم مما قررناه من تفاوت الافراد في مسلكتهم
في الحياة ، واثار ذلك في نسق تفكيرهم وفهمهم للآراء
والمبادئ السياسية ، فان هناك حقيقة اجتماعية نفسية تقول
ان هؤلاء الافراد انفسهم اذا اجتمعوا وكانوا تحت تأثير
عوامل خارجية متشابهة فان اتجاهاتهم بصورة عامة تتوحد ،
ونصرفاتهم تتقارب . ومن هذه الظاهرة الاجتماعية نستطيع
دراسة المجتمع في تصرفاته السياسية في فترة من فترات
تاريخه ، والآثار التي تتبين من نتيجة هذه التصرفات ،
ومن هنا نستطيع ان نميز الخطوط الاساسية التي تشترك فيها
الجماعات عندما تتعرض لآثرات واحدة او مقارنة . فان

(١) دابل برنز : الديموقراطية محمد بدران صفحة ٩٧

فشا الطغيان في مجتمع ما ، نتيجة سيطرة فئة مستبدة مستغلة ،
 فان الافراد الذين يسامون هذا الاستبداد لا بد من أن
 تتور فيهم نوازعهم الانسانية الكامنة ، فتأخذ طريقها نحو
 انفجار جارف مكشوف ان لم تتدارك باصلاح يقوم
 اركان المجتمع المتفسخ .

والدول ، وهي تكون بمجموعها اغلب الجماعات البشرية ،
 تخضع لنفس هذا التاموس الاجتماعي ، فهي في اتجاهاتها ،
 كمجموعة افراد ، تخضع لمؤثرات توجهها وجهة معينة نستطيع ،
 ان نحن اندمجنا بقيارها وراقبناها وهي في حركتها
 وتكاملها ، ان نظفر بدراسة الواقع المتمثل فيها . وبمعنى آخر
 انه باستطاعتنا درس المؤسسات السياسية ، وباستطاعتنا ان
 نلخص نتيجة دراستنا ، ان اقبلنا عليها اقبالا عمليا بعيداً عن
 جو النظريات المطلقة والمثل العليا التي يرددها الناس : نستطيع
 ان ندرس الدولة بجميع اجهزتها ومكوناتها ، وهي في ظل

نظام سياسي معين وآثار هذا النظام فيها ، كما ندرس انحاء
 جمعية من الجمعيات ، والوسائل التي تعمل على تحقيق اغراضها
 ومثلها ، ثم مدى نجاحها او فشلها تبعاً لها ، ذلك ان نمزج
 بالمحيط اندماجاً يجعلنا قريبين من مصادره ، وبالتالي صادقي
 الملاحظة في ابراز حقيقة كيانه ^(١) .

وهذا التحري وحده لا يكفي اساساً لدراسة شاملة ،
 فلا بد من تحري المقدمات التاريخية السابقة للاوضاع
 السياسية والاجتماعية الحادثة ، لكي نعرف مدى اثرها في
 تبلور هذه الاوضاع . وبمثل هذا الاسلوب قد تمتد دراستنا
 لنظم اخرى ، وقد نستطيع بطريق القياس ان نرى اثر
 المقدمات ، في حالة تشابهها ، في النتائج التي نحدثها في مجتمع
 ما في انماهااته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهل هي
 نفس النتائج التي حدثت في الحالة السابقة . ومن الطبيعي

(1) J. Bryce : Modern Democracies. Vol,
 I. P, 20

ان مثل هذه الدراسة لا يمكن ان تتصف بالدقة والتفصيل
والشمول كما تتصف دراسات اخرى من طبيعة اخرى على
نحو ما سبق ان اشرنا اليه . ولناخذ مجتمعا كالمجتمع الفرنسي
قبل الثورة الفرنسية ، فندرس اطواره واتجاهاته ، ثم نأتي
الى النتائج التي تمخض عنها هذا الوضع ، وهي الثورة
الفرنسية وذيلها ، ثم نسأل انفسنا : هل ان كل وضع يشابه
وضع فرنسا قبل الثورة لا بد ان تلازمه ، كنتيجة محتمة ، ثورة
جازقة لاصلاح ما احده التفسخ السياسي والاخلاقي من
آثار في البلد ، ام ان الاصلاح قد يتخذ وجهة اخرى ولو
كانت الاوضاع نسبيا واحدة ؟ ولم لم تحدث في انكلترا
ثورة كالثورة الفرنسية على الرغم من ان اوضاعها تشابهت
في خطوطها الكبرى وفي بعض ظروفها التاريخية الى حد
بعيد ؟ ولتقرير عوامل هذه النتائج لا بد من دراسة نفسية
الشعبين التي اوجدت هذا الاختلاف .

ونحن إذ نقبل على مثل هذه الدراسة التاريخية فإن
 غرضنا الاول منها دراسة مجتمعتنا على ضوءها دراسة تحليلية
 محايدة من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم
 مقابلة هذا الوضع الحادث على تلك الاوضاع ، انرى مدى
 التوافق ، او عدمه ، بينه وبينها ، ثم نتحرى عن طرق
 الاصلاح التي امتدت الى تلك الاوضاع فاصلحت ما فسد منها ،
 هل يمكن ان تكون اداة منتجة لاصلاح ما فسد من اوضاعنا ؟

نخلص مما تقدم الى هذه النتيجة ، وهي : انه اذا
 اردنا ان نعرف مدلول الديمقراطية فلا بد لنا من ترك النظرة
 المطلقة المجردة اليها والالنجاء الى تعريفها عن طريق الواقع
 المعوس ، ولا بد لنا في مثل هذه الحالة من ان نلجأ الى
 مقارنتها بأنواع اخرى من انواع الحكم ، فنستطيع بسهولة
 ان نميز بين حكومة ديموقراطية وحكومة دكتاتورية ، وبينها
 وبين حكومة ارسقراطية او ليكارسية كما شهدناها في انكلترا

في القرن الثامن عشر ، او بينها وبين الحكومة مطلقة مستبدة
تستمد سلطانها من حق الهي منوعوم . وعلى هذا كان لازماً
علينا في هذا البحث ، ولغرض الذي نرعي اليه من درس
الموضوع ، ان نحدد معنى الديمقراطية ، وهو المعنى المتعارف
عليه بين اغلبية الناس دون لبس او غموض ، وهذا المعنى
هو : أن الديمقراطية نظام للحكم تتولاه جمعيات نيابية
تشرف على وزراء الدولة المسؤولين ، وان التواب في هذه
الجمعيات تراقبهم مراقبة متفاوتة الدرجات هيئة من المواطنين
ترشدهم الى العمل وتدفعهم اليه دفعاً (يعني الرأي العام) ^(١) ،
وان ما يفهمه معظم الناس منها هو حق العدد الكبير من افراد
الشعب العاديين في كل بلد ان يستبدلوا بحكامهم - كلما
غيرهم ، وان يشرفوا بعض الاشراف على طريقة حكمهم ،

(١) دليل برنز : الديمقراطية - ترجمة محمد بدران ،

وان يناقشوا علناً في كل طرائق الحكم وقرارات
الحكومة مناقشة مصحوبة بحريتهم في انتقاد ولاية الامور (١)
ومن الطبيعي ان تكون حرية القول والنشر والاجتماع
والتنظيم الحزبي مضمونة لا تتحداهما السلطة الحاكمة ، لكي
تتحقق عن طريقها الغاية من الحكم الديموقراطي . فاذا قلنا
ان انكلترا ديموقراطية عنيينا بذلك ان الحكومة يسيرها
افراد انتخبهم الشعب بالاقتراع العام ، وان هؤلاء الممثلين
عن الشعب يستمرون في الحكم لمدة قصوى قدرها خمس
سنوات ما داموا حائزين على ثقة الشعب ، فان حادوا عن
الطريق الذي جاؤا من اجله فحاشم وابعدهم عن الحكم في
فترة اقصر من هذه (٢) .

(١) المصدر السابق : صفحة ١٨

(2) T. D. Weldon : States and Morals. P. 148

ونحن ان كنا قد نحونا هذا المعنى في بحث الديمقراطية
 فلابد لنا من تفهم المصدرين اللذين اشرنا اليهما سابقاً ، وهما
 التاريخ والواقع ، لادراك حقيقة مفهومها ادراكاً عملياً .
 وسؤال حتماً عند انتهائك من هذا الفصل : ما هذا
 المعنى الذي نعلقه الديمقراطية في بلد حديث النشأة السياسية
 كالعراق ؟ وما هو مدلولها الآن عند الذين يساهمون في العمل
 السياسي في مجتمعنا ؟ وماذا كان مفهومها في الفترة السابقة لهذه
 الفترة ؟ وماذا يجب ان يكون مفهومها لغرض توجيه
 اصلاحي يوقف من هذا الترددي الذي لا يفتأ نظامنا يتحدر
 اليه ؟ وهنا لا بد لنا من ان نفهم تاريخها عندهم وعندنا كما
 اسلفنا . انفهمهما كما فهمها رجل القرن التاسع عشر ، ام كما
 يفهمهما رجل القرن العشرين ؟ ورجل القرن العشرين بدوره
 ينظر اليها نظرة تختلف باختلاف موقعها منه : على عينه ، او على
 بساره ، واهل اليمين يرون فيها مساواة سياسية في حدود

معينة يجب ألا تتجاوزها ، وأهل اليسار مساواة اقتصادية
 علاوة على المساواة السياسية ، كما أن أهل اليسار يختلفون
 في مدى تطبيق هذه المساواة الاقتصادية والكيفية
 التي تتحقق بها . . . الخ هل إن هناك أي شبه بين وضعنا
 الاجتماعي والسياسي اليوم وبين حلقة من حلقات التطور
 الديمقراطي في أوروبا ؟ هذا ما سنقبل على بحثه في فصول
 تالية ، بعد الانتهاء من هذا الفصل .

* * *

حقيقتان تقرهما مبدئياً أساساً لهذا البحث : الأولى
 أن الناس طالبوا بالحرية والمساواة لأنهم أحسوا
 برفقة العبودية واجحاف الامتيازات ، فأحسوا بالعوائق

الشائكة في طريقهم نحو حياة رضية مستقرة ينعدم منها التجبر
والظلمان والمهانة والاستغلال ، وعندها شعروا بوجوب وضع
حد يخفف من غلواء هذا التيار الذي يجرف حياتهم جرفاً ،
وأول خطوة في طريق الحرية شاركها عمل في رفع الحواجز
الاجتماعية والطبقية التي أقرها القانون ، فجعل الطبقات المستغلة
(بفتح الغين) تتوحد . والخطوة التي كانت ترافق هذا
السير كانت خطوة انشائية تضمنت تكوين مؤسسة سياسية
يستطيع الافراد عن طريقها ان يحتفظوا بالحقوق التي
اكتسبوها لكي تكون اداة فعالة في توجيه حياتهم
وارزاقهم ، وهذا ما سمي بالحكم الذاتي ، وقد نشأ هذا الحكم
مبدئياً ، لا على اعتبار انه خير بذاته اريد لنفسه ، بل لأن
الشعب وجد بحكم الضرورة ، لصيانته حقوق افراده الاساسية ،
ان تنشأ المؤسسات التي تسهر عليها ^(١)

(1) W. Rappard : The Crisis of Democracy. P. 15

والحقيقة الثانية التي تقررهما هي ان النظريات والمثل العليا التي توجت جهود فلاسفة القرن الثامن عشر وما بعده جاءت متممة لتبوير الاصلاح ، وفي حلقة متأخرة من حلقات تطور الفكر الانساني ، وكان اثرها في توجيه التبديل الذي طرأ على الحياة الاجتماعية والسياسية في اوروبا ثائوياً على الاغلب ، غير انه لم يكن ضعيفاً ، ثم اضحى لها اثر فعال في توجيه الشعوب المستغلة (بفتح الغين) او المستعبدة ، لأنه تبث ان الحريات السياسية ، وهي ركن الديمقراطية الاول ، ليست اداة لغرض اصلاحي مادي او ادبي فحسب ، بل هي في ذاتها قيم عليا في الحياة ، تراد لنفسها لما لها من اثر في تكوين الفرد وتوجيهه وجهة انسانية نبيلة يفقد الفرد بدونها معاني انسانيته ^(١) .

اقرأ الفصل الثاني عن حرية الفكر في كتاب H. Laski (١)
 (Liberty in the modern State)
 وفيه عرض قيم لهذا الموضوع

ونحن عندما نبحث في طبيعة هاتين الحقيقتين نجد أن
 نلاحظ أن الاحساس الذي كان يستقر في نفوس الناس
 تجاه تجهير الحكماء أو طغيان الملوك لم يكن شاملا في الغالب
 جميع طبقات المجتمع ، وإن اعتراض الناس على الحق الإلهي
 وحكم الفرد لم يكن اعتراضاً نظرياً ، بل نتيجة لما ترتب على
 النظام القديم من متاعب وشكوك كان منشأ معظمها المال .
 ذلك بأن حكم الملوك كان شديد الوطأة على الناس ، وقد
 أوقرت الضرائب والمطالب المالية ظهر التجار بنوع خاص ،
 وظل الذين يطلب إليهم أداء المال اللازم لسياسة الملوك
 قروناً عدة يحاولون أن يحموا أنفسهم من هذه المطالبات
 بتقييدها بشروط ^(١) . وإن النظريات التي كانت يشرها
 الكتاب في وجه الملكية المطلقة لم يكن دينها إشراك الشعب
 فعلا في الحكم ، بل الحد من سلطة الملك لينصرف الناس

(١) دليل برنز - الديمقراطية صفحة ١٣ .

الى العمل في جو من الحرية المدنية هادي. مستقر. ولذلك
 رأينا أن تطور الافكار الاصلاحية لم يتخذ شكله السياسي
 على اساس من المثل الاخلاقية والمبادئ الاجتماعية الا في
 القرنين الثامن والتاسع عشر، ومن بعدهما القرن العشرين.
 وهذه الأفكار السياسية اتجهت اخيراً الى الاعتقاد فعلاً
 بضرورة العمل نحو اشراك الشعب في الحكم، واشراكه
 في مراقبة المؤسسات الحكومية، لأن ذلك خير في ذاته كما
 شاهدناه في اعلان حقوق الانسان في الثورة الفرنسية.

ولا نريد ان نلتمس صدر هذا الطريق الذي بدأت به الحركة
 الديمقراطية، لأنه شائك طويل، ولسكننا نشير فقط الى
 ان الصورة التي مثلت هذا التاريخ، وإن كانت قد اختلفت
 الوانها بين مكان ومكان، اشتركت جميعها في ابراز معنى
 واحد لها. فان الاوضاع المختلفة من اجتماعية وسياسية
 واقتصادية التي كانت تستقر في مجتمع من المجتمعات، في

حلقة من حلقات تاريخه ، كانت تخلق نوعاً من الشعور
 بخالط طبقة من طبقات المجتمع وكان هذا الشعور يكتب
 لون النعمة على هذه الاوضاع السائدة جميعها ، لأنها كانت
 تغمر اقلية ضئيلة ، تستقر على قمة الهرم ، باقائين من
 نعم الحياة ، وكان قاعدة هذا الهرم ومركز الثقل فيه
 سواد الناس وجوعهم الغالبة . ونحن عندما ننظر الآن الى
 هذه الطبقات التي كانت تتخلل هذا الهرم ، ثم ننظر الى
 بعد الشقة بين قمة وقاعدته ، نتميز نوعاً من الشذوذ
 لا يسوغه المنطق ، ولا يتقبله العقل بالرضى والارتياح .
 والشذوذ في ذلك ان الطبقة الحاكمة المسيطرة كانت مطلقة
 التصرف بمصير الافراد : نهاجم اشخاصهم ، وتستبيح
 اموالهم ، وتنتهك حرمة منازلهم ، وتودعهم اعماق السجون
 دون مبرر صحيح ، ودون اللجوء الى قانون يحمي حق
 الفرد من مثل هذا التحدي لحياته ، كما كانت تنهب ماله

باسم ضرائب تجبي في اوقات لا انتظام فيها . وهي علاوة
على هذا كانه تتصرف في حقله وزرعه ومحصولاته بشكل
كيفي ، دون الالتفات الى ما نسميه اليوم بجرمة الملك او
حماية القانون .

غير ان تفهم هذا الشذوذ لم يكن من الممكن ان يستقر
في عقول الافراد الذين طغى عليهم اثره الثقيل ، ولا في
عقول الافراد الذين تحكموا في المحيط فجعلوه مورداً خصباً
من موارد سيطرتهم واستغلالهم . لقد وجد الكل في نظام
الحياة السائد نظاماً املتته الطبيعة وقرره الاله ، وليس بقاء
هذا النظام الا تمشيئاً مع نظام الكون وسنة الحياة وقانون
الطبيعة . ولكن كثيراً ما كانت تنبعث في فكر طبقة من
هذه الطبقات التي تلي القمة آراء متحررة ، متمردة على
النظام ، ناقدة ، لا على فقدان سواد الناس حق الحرية
والمساواة ، بل على فقدانها امتيازات كانت ترى ان

استئثار الطبقة الحاكمة بها بخلاف لنواميس الطبيعة !!
 فكانت هذه الطبقة حريصة على ان تنال قسطها من حرية
 وحقوق طالما التمسها وطالبت بها . وكلما كانت هذه الطبقة
 تطالب بهذا القسط كانت الطبقة المسيطرة على المجتمع ترى
 في هذه المطالب خروجاً على نظام الطبيعة ، وثورة على العدالة
 والحق !! وحتى هؤلاء السواد الذين استقروا عند قاعدة
 الهرم ، بنوون بحمله ، لم يكونوا لينظروا الى هذه الحركات
 الا خروجاً على حكم الله وسلطانة .

وعلى هذا رأينا ان المطالبة بالحرية والمساواة لم يكن
 لينظر اليهما الناس الا بعين ملؤها السخط والاستغراب !
 اما الطبقة الوسطى فانها كانت تستقل في معظم الاحيان احد
 طريقين ، فاما ان تنحاز الى الطبقة الحاكمة فتودد اليها ،
 وتلتمس رضاها ، واما ان تنحاز الى طبقة دونها في الاخذ
 بجوانب الحياة ، تدافع باسمها لنيل اغراضها . وكثيراً ما

حدث ان نالت الطبقة الاخيرة قسطاً من حق الحياة ، دون ان تكون الطبقة الوسطى قد وجهت نشاطها وغايتها نحو هذا الهدف المشترك . وعندما تنحاز هذه الطبقة الى الطبقة التي تليها فانها تكون انجماهاً جديداً معاكساً للسلطة الحاكمة او السلطة التي تساندها ، وهي على الغالب طبقة ارسقراطية اوليغارشية ^(١) . اناية . وعند هذا ، اي عندما ترى الطبقة الحاكمة ان التوازن قد اختل بين شقي الطبقة الوسطى - الشق المساند لرجال الحكم والشق المساند للطبقة الدنيا - بأن رجحت كفة الثاني على كفة الاول ، فان المسيطرين يلتمسون تجاه هذا الاختلال في التوازن سياسة جديدة بأن يحولوا من الجهة الاولى امتيازات كانت غارقة بها الطبقة المتنفذة الى الجهة

(١) الاوليغارشية (Oligarchy) حكم الفئة الخاصة التي تستغل النسب والمال لتمكين سيطرتها وتوجيه هذه السيطرة لمصلحتها وتوسيع امتيازاتها .

الثانية التي حرمت من كثير من الحقوق ، حتى يعتبرل
الميزان .

وهكذا وجدنا انتقال السلطة التدريجي من طبقة عاليا الى
طبقة دونها يجمع بينهما عامل الانتفاع بخيرات مشتركة .
وعندما تصبح هاتان الطبقتان ، بدافع المصالح ، طبقة واحدة
تظهر طبقة جديدة تأخذ مكانها في محيطها الجديد ، وتطالب
بدورها بالحقوق التي حرمت منها ... وهكذا .

ولم يشهد التاريخ تطورا ، او بالاحرى انقلابا ، كالذي
شهده في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما بدأت
الثورة الصناعية تفكك المجتمع ثم تجمعه على اساس جديد
فتخلق طبقات جديدة لم تكن معروفة في التاريخ الذي
كانت تسوده حياة الريف والصناعة اليدوية على النطاق
الضيق . وعند هذا التاريخ تبدل مفهوم الناس للحياة السياسية

ومراميتها وللحرية والمساواة ثم للديموقراطية بوجه عام^(١).

لم يفكر الناس قبل اواخر القرن الثامن عشر تفكيراً سياسياً، ولم يكن من شأن الرجل العادي ان يبحث من مفاهيم الديموقراطية او المساواة السياسية، ولكي يوصف شخص بكونه ديمقراطياً لا بد من ان يكون قد ادرك، ولو بصورة غامضة عامة، مفهوم الديموقراطية بشكل من الاشكال، ولا بد عندئذ من فهم الاعمس التي تستقر عليها الديموقراطية كالحرية والخير العام...

(١) سنتوسع في تصوير هذا التبدل في الحياة الاجتماعية

في بحث تال لهذا البحث وهو: « نفسية القرن الثامن عشر الاوروبي » .

الا ان هذا كان امراً بعيداً على رجل القرن الثامن عشر الاوروبي . اما رجل القرن العشرين فما عليك الا ان تستشف فكره لتجد كلمة الديمقراطية ، وغيرها من مبادي السياسة ، منقوشة فيه ، ولم يكن هذا حال رجل الشارع ، كما يسمونه ، قبل سنة ١٧٨٩ . فكان لابد من ارتقاب ثورة فرنسية ومجيء اناس امثال توم بين ، وكودوين ، ووليم كوبت^(١) ، لكي يجعلوا من الرجل الاوروبي

(١) توم بين (١٧٣٧-١٨٠٩) - كاتب انكليزي دافع عن الثورة الفرنسية وحقوق الانسان وتجنس بالجنسية الفرنسية وعين عضواً في المؤتمر الوطني الفرنسي (La Convention Nationale) الذي عقد في ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ .

== ووليم كودوين ١٧٥٦-١٨٣٦ (William Godwin)

- الانكليزي على الخصوص - انسانا سياسيا بمعنى الكلمة (١) .

وهذا امر طبيعي ، فان الناس لا يفكرون ، كما قلنا ، بنظريات ، يستخلصها المنطق في السياسة والاجتماع ، عندما يجدون انفسهم مكبلين بقيود اجتماعية تمنع عاينهم حتى حق المساواة المدنية . وعندما تكون حقيقة الواقع شاذة قاسية فأول ما يفكر فيه الناس هو التخلص من هذا الشذوذ والالتجاء الى سبل الاصلاح بطريقه من الطرق . واول هجوم قام به المصلحون والشعب ضد الامتيازات والاستغلال ، لم يكن باسم

= كاتب سياسي انكليزي من التقدميين المصلحين .

ووليم كوبت . (William Cobbett) من المصلحين الانكليز الداعين لالاخذ بيد الطبقة العاملة ومن الذين بشوا الوعي السيامي والاجتماعي بينها .

(1) L. Woolf : After The Deluge, P. 93-94

الديموقراطية وتحت لوائها ، بل باسم الاصلاح للنخلص من
عوائق تقف في سبيل رفاه الفرد وحرية عمله اليومي الرتيب .

والطريق الذي سلكته الامم للوصول اولا الى اصلاح
شامل في حياتها العامة ، ومن ثم الى اصلاح المؤسسات
السياسية التي تنمي هذا الاصلاح وتعززه وتقويه ،
اتجه اتجاهين الاتجاه الاول اتجاه التطور التدريجي ،
والاتجاه الثاني اتجاه الثورة والعنف ، وخير من يمثل هذين
الاتجاهين انكلترا وفرنسا .

ونحن بهذا العرض لا نريد ان نبدأ بتارخ الحركة
الديموقراطية من مهدها ، ولكننا نشير الى ان الديموقراطية
الانكليزية تبلورت في مراحل سابقة حركات كانت في
بعضها ضعيفة فائرة ، وفي بعضها الاخر قوية مندفعة انتقلت
بانكلترا من مرحلة الحكم الملكي الاقطاعي عند تولي آل

تيودور الحكم (١٤٨٥-١٦٠٣) الى ان وصلت مرحلة حكم الشعب او ما نسميه بالحكم الديموقراطي .

والرحلة الاولى تميزت بالنزاع الذي كان قائماً بين الملك والبرلمان على عهد شارل الاول ، والذي انتهى بثورة ١٦٨٨-٨٩ وهروب الملك الى فرنسا . والسخط في هذه الفترة انما كان منصباً مبدئياً على سوء الادارة واختلال الجهاز الحكومي واستغلاله من قبل فئة حاكمة متصرفة بمقدرات البلاد وعلى سوء استعمال الملك لصلاحياته التي كثيراً ما كانت تمس حقوق الافراد المدنية ، كجباية الضرائب بدون اخذ موافقة البرلمان ، او اصدار مراسيم كيفية لمثل هذه الاغراض وغيرها . وهذه الحملة التي شنت تحت لواء الحقوق القديمة التي ضمتها « وثيقة الماگنا كارتا »

سنة ١٢١٥^(١) دامت ما يقرب من نصف قرن، وانتهت بالاعتراف بهذه الحقوق (المدنية) كما امتد أثرها في اعلاء كلمة البرلمان

(١) الماگنا كارتا . (Magna Carta) وتسمى « بالعهد الاكبر » تعتبر في التاريخ الحجر الاساسي للحرية والديموقراطية ، والثورة الاولى ضد الاستبداد . الا ان هذه الثورة ضد الملك جون لم تكن ، في الواقع ، الاوبة قام بها النبلاء لوقف الملك من اساءة استعمال حقوقه التقليدية ضدهم . وقد توحدت جهودهم بصورة خاصة لصد الملك من التمادي في جباية الضرائب وطلب المنح المالية بقدر اكثر من استحقاقه « القانوني » هذا ، علاوة على وقف تصرفات الملك الكيفية في اداة الافراد وتوقيع القصاص عليهم . ولهذا فان الثورة المذكورة تعتبر الاساس في تقييد حقوق الملك ثم انتقال هذه الحقوق الى الامة اولا والحد من استبداده وتحكمه ثانيا . راجع كتاب G. M. Trevelyan

- مجلس الامة - وجعله الاداة الفعالة في توجيه الدولة .
وكان الدافع الاول لانتفاض الناس على الحكومة القائمة
رفع الطغيان المنصب على افراد الشعب ووقف الترددي الذي
كانت الطبقة الحاكمة سائرة اليه ولم يكن للنظريات المجردة ،
من مثل حكم الشعب وحقوق الافراد وغيرها ، في هذا
الصراع ، الا صدى ضئيلاً لا يكاد يحس به . وقد ظهر
خلال هذه الفترة من المفكرين الانكليز الفيلسوف جون
لوك (John Lock) (١٦٣٢-١٧٠٤) الذي اضحى
لسان حزب الاحرار ، وكان لكتاباتة اثر قوي بعدئذ في
توجيه سياسة هذا الحزب في انكلترة ، كما امتد اثره عبر
القارة الى اميركا التي انتفضت فيما بعد ، على انكلترة نفسها
بسلاح المتحررين من ابنائها^(١) . ثم ترددت ، بعد هذا ، على
السنة كتاب معدودين عبارة حقوق الانسان ، او الحقوق
الايديوية التي قامت الحكومة على اساسها ، بدل العبارة

(1) J. Bryce : Modern Democracies Vol, I.P. 31

القديمة ، عبارة حق الملوك الالهي^(١) .

* * *

ظلت انكلترا بعد هذا التاريخ ، ومائة سنة بعد اعلان
قانون التسوية عام (١٧٠١) (Act of Settlement)
في ظل نظام سياسي خاص كان ممهداً لوصولها العتية التي
دخلت منها الى حقل النظام الديموقراطي ، وقد تحققت هذه
البداية باصلاح قانون الانتخاب في سنة ١٨٣٢ .

غير انه خلال هذه الفترة رج العالم السياسي والاجتماعي
حدثان عظيمان ، هما : الثورة الامريكية (سنة ١٧٧٦) ،
والثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩) ، هاتان الثورتان اللتان
اعلنتا حقوق الانسان السياسية كحقوق طبيعية مفروغ منها ،

لا تستطيع السلطة الحاكمة ان تستأثر بها او تحتكرها لنفسها .
ومنها بدأ توجيه النظام على اسس جديدة واضحة عامة .

وفي انكلترا اصطبغت هذه الفترة بالحكم الاوليجارشي
(Oligarchy) (١) ، وهو حكم اقلية ضئيلة تجمع بين
امراء الاقطاع وكبار الملاك ، يشاركون الملك في اقسام
خيرات هذا السلطان . وأما البرلمان ، هذا البرلمان الذي
قلنا إنه اخذ يحد من سلطة الملك في فرض الضرائب
واصدار المراسيم الكيفية ، فقد كان يمثل طبقة من الاغنياء
شاركت الحكومة في الترددي السيامي والاجتماعي . ولم
يكن مجلس النواب الا اجتماعاً لفئة غنية اشترت النيابة
بمالها ونفوذها ، ولفئة ارسنقراطية اعتقدت انها هي الفئة

(١) راجع الحاشية في صفحة ٦٦ من هذا الكتاب .

المختارة للحكم^(١) .

وبمشاركة القرن الثامن عشر على الانتهاء وجدت طبقة منورة من السياسيين والكتاب شدوذ هذا الوضع ، فطالبت مزاراً بالاصلاح ، الا ان الثورة الفرنسيه ، وإن كانت عاملاً مهماً في اذكاء الروح الثورية ، كانت في الوقت ذاته سبباً لمضاعفة سيطرة الحاكين على الكيان السياسي سيطرة فيها الارهاب والقوة ، للحيولة دون قيام اية حركة ترمي الى تبديل الاوضاع السائدة^(٢) .

الا انه باقضاء عهد الارهاب ، ورجوع الحياة الى مجراها المعتاد ، عاد المصلحون يطالبون بالاصلاح بشكل

(١) نظراً لاهمية الكيان السياسي في هذه الفترة من وجهة النظر التاريخية ومقارنته بالوضع الراهن في العراق فان البحث التالي سيفرد لدروسه وتحليله .

(2) J. S. Penman : The Irresistible Movement of Democracy P. 531 وما بعدها

أشد وأعنف ذلك ان السخط والتذمر شمل اغلب طبقات
الامة ، حتى العمال في المدن والارياف ^(١) . وهذا التحسّس
لم يأت لان الاوضاع كانت تتردى من سيء الى اسوأ
خسب ، بل لان العصر بدأ يفتح عن فكر جديد ، ومبدأ
سياسي يدعو له رجال الفكر والتجدد . وفي مثل هذا
العصر ، وهو عصر يقظة ، يتحسّس الناس بالمساوي . اكثر
من تحسّسهم بها في وقت قد غرهم الجهل وطنى عليهم .

وبهذه الروح الجديدة لم ير الاحرار بدأ من الاصرار
على المطالبة بالاصلاح بوسائل وخطط مختلفة ، فانبثت
الجمعيات في كل مكان داعية اليه . اما هذه الدعوة فكانت
تتصرّف في وجوب خلق مجلس امة يمثل الشعب تمثيلاً
صحيحاً ، لا ان يكون محتكراً من قبل طبقة متنفذة ، تستغل
الحكم لمصلحتها . ومن هنا بدأت تقسرب النظريات

(1) J. Bryce : Modern Democracies Vol,
I. Chap V.

السياسية في الحكم ، ومنها ان السلطة المحتكرة من قبل طبقة خاصة من الأثرياء وامراء الاقطاع هي سلطة تعود اصلا وحقاً الى الامة التي هي مصدر جميع السلطات .

ان الاصلاح البرلماني، هذا الذي تبلور في قانون سنة ١٨٣٢ ، لم يكن ليحقق كل ما كان يصبو اليه المصلحون . فقد كان شرط الملكية قبل هذا التاريخ هو الاساس للحصول على حق الانتخاب ، وكانت الشروط المالية باهظة لدرجة لا تسمح بأعطاء هذا الحق الا لعدد صغير من السكان ، في الوقت الذي كان فيه عددهم يزيد باستمرار ، فبعد ان كان يقرب من خمسة ملايين في سنة ١٧٠٠ زاد عن الاربعة عشر مليوناً في سنة ١٨٣٢ . هذا الى ان توزيع الاعضاء على الدوائر الانتخابية كان غير متناسب مع عدد السكان فيها ، فجاء هذا الاصلاح معدلاً توزيع عدد الاعضاء على الدوائر الانتخابية بالنسبة لسكانها .

غير ان الاصلاح لم يدخل تعديلا جوهريا يخول
معظم السكان استعمال حق الانتخاب ، لأنه احتفظ
بالتصاب المالي ، بيد انه من جهة اخرى خول هذا الحق
عددًا كبيراً من الطبقة الوسطى ولا سيما طبقة التجار
واصحاب العامل الصغيرة التي نمت في هذا الوقت في
انكلترا عقب التقدم الصناعي (١) .

ولكن هذه الخطوة كانت بداية لخطوات تاليات
وسعت حق الانتخاب توسيعاً عاماً شاملاً (٢) .

* * *

(١) الدكتور حافظ عفيفي : الانكليز في بلادهم

صفحة ٦٤ .

(1) A. F. Pollard : History of England, A study
in Political Evolution Chap., IX.

قلنا إن الحركة الاصلاحية هذه تأثرت بنظرية سيادة الدولة وحقوق الشعب ، هذه النظرية التي اقترنها الثورتان الامريكية والفرنسية ، ودعا اليها كتاب وفلاسفة جريثون ، امثال فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨ Voltaire) ومونتسكيو^(١) (١٦٨٩ - ١٧٥٥ C.Montesquieu) وروسو (١٧١٢ - ١٧٧٨ J. J. Rousseau) ، قبل اندلاع نيران الثورة الفرنسية ، وكان لهذه الافكار التحررية صدى بعيد في تكوين التفكير السياسي في

(١) مونتسكيو - كاتب سياسي فرنسي شهير بحث في السياسة والقانون ومهد الطريق لبناء كيان فرنسا عقب الثورة الكبرى بدعوته الى فصل السلطات واعتبر ذلك من اسس الديمقراطية الاولى : وقد تأثر في نظريته هذه بالمباديء الانكليزية لانه اعتقد خطأ بان الانكليز يأخذون بالنظرية المتقدمة .

انكلترا ، بالمفهوم الذي اشرنا اليه في مطلع بحثنا ، والذي كان منعماً فيها قبل هذا التاريخ .

ولقد كانت آراء الازكليزي « توم بين » (١٧٣٧ - ١٨٠٩) صدى للافكار الثورية في فرنسا ، وجري بنتام ^(١) (١٧٤٨ - ١٨٣٢ Jeremy Bentham)

(١) جري بنتام - فيلسوف وكاتب عظيم في فقه القانون والاخلاق . واعظم نقاذ الشرائع والحكم في ايامه . كتب في العقاب والعرض منه ، وله آراء جديدة مبتكرة في التشريع المدني والجنائي . وكان في السياسة من اكبر الداعين الى منح حق الانتخاب للرجال والنساء ، والى طريقة الاقتراع السري ومكافأة النواب . وقد انتشرت آراؤه في بلاد القارة الاوروبية واعتنقها كثيرون ، وقال عنه مل Mill انه وجد فلسفة القانون فوضى وعماء قتر كما علماً صحيحاً . (راجع كتاب دليل برنز : =

فيلسوف الديموقراطية صدى لافكار رائد فلسفة المنفعة

- Utilitarianism - الفيلسوف « كلود هليتيوس »

(Claude Helvetius ١٧٧١ - ١٧١٥) صاحب كتاب

« الروح » (De L'Esprit) .

ونود ان نتناول بالدرس هذين القطبين اللذين اشغلا

هذه الفترة ، لأن الاول منها يمثل الناحية النفسية والروحانية

في سير الديموقراطية ، والثاني يمثل ناحية الفكر الذي وضع

اسساً جديدة للبعث الديموقراطي .

وفي هذا التاريخ ، وعلى ضوء هذه المبادئ التي دعت

اليها الديموقراطية ، سوف نجد مفهوماً جديداً لها يخلف عن

مفهوم اوائل الداعين اليها . ومن الطبيعي ان الحركة

= الديموقراطية : ترجمة محمد بدران (صفحة ١١٥)

وستعرض في صفحات تالية لنظرياته السياسية

والاجتماعية .

الديموقراطية التي كان رائدها قطع دابر الفوضى السياسية ،
والانتقال باصول الحكم من طور الى طور ينسجم والحياة
الجديدة التي بعثتها الثورة الصناعية والثورات السياسية
الامريكية والفرنسية ، وقف لها بالمرصاد جميع الرجعيين
الذين رأوا في نظام الحياة السائد خيراً نظام يمكن ان يكون ،
ولم يروا في الافكار الجديدة الا خروجاً على نظام الطبيعة .
فادمند برك (Edmond Burke : ١٧٣٠ - ١٧٩٧) عميد
المحافظين روحاً - وان كان قد ادعى بانتمائه للاحرار - اتى
بفلسفته الخرفاء ، مدافعاً بها عن نظام الثورات والامتيازات
الذي احتل جميع مناحي الحياة ، واعتبره النظام الطبيعي
الانسجم مع سننها . الا ان مقارعة « نوم بين » لامودند برك
اوجدت الروح الثورية في انكنازا ، هذه الروح التي
حطمت فلسفة الاخير تحطيماً لم تقم له بعد ذلك قائمة ،
وجعلت التفكير السياسي يتجه اتجاهاً شعبياً ، ويتغلغل في

اصول الحياة العامة كما تغلغت مبادئ الثورة الفرنسية في
اصول الحياة العامة الفرنسية .

دافع « بين » عن حقوق الانسان الطبيعية التي اقرتها
الثورتان الكبيرتان ، وقد اودع هذا الدفاع كتابه المسمى
« حقوق الانسان » Rights of Man والذي اضحى فيما
بعد انجيل الجيل ، وقد ضمن القسم الاول منه رداً ملتهباً على
تهجمات الفيلسوف برك على الثورة الفرنسية ، والقسم الثاني
منه خصه للحقوق الطبيعية السياسية التي ظل الشعب
الانكليزي غافلاً عنها حتى طبع هذا الكتاب في سنة ١٧٩١
وتسرب الى جميع الطبقات . والكتاب هذا ان امتاز
بشيء فانهما يمتاز بأسلوبه السهل الساحر ، وبلاغته البسيطة
المبسرة ، وبحماسه الاخاذ . و « بين » وهو ابن الشعب ،
وجه الخطاب في كتابه هذا الى ابن الشعب ، وعبر به
عن آلام وآمال واندفاع الرجل العادي الذي اتخذ من

وقد دافع « بين » عن مطالبه الإصلاحية على أساس الحقوق الطبيعية التي، ليست كما يدعي برك، هي هبة من من السلطان وأعوانه يوزعونها بالشكل الذي توجيه لهم مصالحهم وأغراضهم، بل هي حقوق للشعب يتمتع بها بإرادته وتوجيهه . وأن اقانيم الديمقراطية الثلاثة وهي : الحرية، والمساواة، والخير العام، ليست إلّا عديمة المدلول، بل أنها من صميم البديهيات التي يجب أن يسعى لها كل فرد ليقضي على طغيان الطبقة المستغلة .

وعلى هذا فقد دعا « بين » إلى التخلص من كل مؤسسة حكومية وراثية، كالملكية ومجاس اللوردات، واعتبرهما قد فرضا فرضاً على الأمة دون رضى منها، وأن كل سلطة

(1) G. D. H. Cole ; Introduction to
T. Paines ; Rights of Man (Thinkers library)

تستمد من الشعب ، لذلك فقد دعا الى الاقتراع العام للجميع
رجالاً ونساء لتحقيق الديمقراطية المثل ، ثم الى التعليم العام ،
والى اعانة دائمية للمعززة والعاطلين لتحصل من ضريبة دخل
تصاعدية ، وبهذا يقضى على هذه الفئات التي استكرت الحكم
لنفسها ، وجعلت من افراد الامة ادوات تديرها انى شاءت
وكيفما شاءت وقد وجدت الحكومة القائمة في دعوته
هذه بنوراً ضارة ربما ادت الى ثورة ضد الحكم القائم ،
فصادرت كتبه ، واعتبرت قراءة نشراته جرماً ^(١) .

وقد صاغ « بين » خلاصة اصلاحاته الاجتماعية في
الفقرة التالية : عندما تستطيع اية امة ان تقول « ان جميع
الافراد البسطاء عندي هم سعداء ، فلا جمل ، ولا عوز يهد
كيانهم ، وان سجونى خالية من المجرمين ، وشوارعى من

(1) G. M. Trevelyan : History of England. P.
493-564

الشعادين ، وإن العجزة ليسوا في فاقة ، وإن الضرائب لا تثقل كاهل الافراد ، وإن عالماً مترناً سليماً هو قصدي وبغيتي ، لأنني ابغى الخير والسعادة للجميع ، عندما تستطيع اية امة من الامم ان تقول هذا دون حذر فلها عند ذاك ان تفتخر بحكومتها ونظامها السياسي (١) .

ولم يكن اثر « توم بين » عميقاً لأن الفكرة التي دُعا اليها كانت نبيلة مخسب ، بل لان الناس جميعاً رأوا من خلالها تفسخ الوضع الذي آل اليه المجتمع الانكليزي ، فكانوا متهمئين لقبول دعوة كالتى بشر بها « بين » . وقد رافق هذه الدعوة تشكيلات سرية بثت في انحاء انكلترا مبادي الثورة الفرنسية . اما اثر هذا النشاط السياسي فكان ذا شقين ، عمل الاول منهما على جعل رجل الشارع الانكليزي انساناً سياسياً ، وعمل الثاني على تحقيق تشريع

(1) G. D. H. Cole : Introduction to T. Paines Rights of Man

١٨٣٢ الذي ، وإن لم يحقق مطالب الشعب الإصلاحية
بكاملها ، كان بداية سارت منها الديمقراطية سيراً ، وإن
كان بطيئاً ، إلا أنه كان أكيداً (١).



هذه ناحية قلنا إنها عملت على زرع بذور الروح
الديموقراطية في طبقات الشعب المختلفة . إلا أن ناحية متممة
لها تبعتها في تفسير الغرض المقصود من هذا الكلمة السياسية
المرنة ، أضف كلمة الديمقراطية . وقد كان رائد هذا التفسير
في إنكلترا الفيلسوف جرمي بنتام ، عميد القائلين بمذهب
المنفعة ، وقد تبعه فيه جيمس مل وجون ستيوارت مل ،
وسبقه إليها ، على نطاق ضيق ، كما أشرنا إلى ذلك ،

(١) J. S. Penman : The Irresistible Movement
of Democracy P.P. 535-545

هافيتيس، الذي علق أهمية كبرى على القوانين ، واعتقد بان
 شرور الشعب ترجع جذورها الى هذا المصدر ، فان صلحت
 صلح الشعب . وقد اعلن عقيدة ثورية بعيدة المدى ، اذ
 قال : « ان استنحاي العام هو ان العبقريّة عامة » ، فلسف
 بذلك رأياً يقول بان العبقريّة وقف على عرق من الناس ،
 او فئات خاصة من المجتمع ، وقوى الثقة بكفايات الشعب
 والانسان (١)

وكلمة المنفعة التي رعى اليها اصحاب هذا المذهب لا تعني
 المنفعة المادية بنطاقها الضيق ، كما فسر لها خصوم المذهب ،
 وانما تعني الخير ، وهذا الخير يشمل جميع العوامل التي
 تعتبر من مكونات سعادة الانسان ، سواء كانت مادية او
 معنوية ، حسية او غير حسية . فاللذة المتأتية من اشباع
 الحاجة الى الاكل لا تقل عن اللذة المتأتية من سماع سمفونية

(١) رثيف خوري : الفكر العربي الحديث صفحة ٧٠-٧١

ليتهوفن^(١) ، او استجلاء صورة لسيزان^(٢) مثلاً وان

(١) ليتهوفن Ludwig Van Beethoven امام

الملحنين اطلاقاً (١٧٧٠ - ١٨٢٧) ولد في بون في المانيا .
امتازت موسيقاه بالعمق والقوة والجلال والتسامي احتدى
في بدء انتاجه الموسيقى اسلوب معلمه الشهير موزارت
Mozart الا انه شد عن هذا الاسلوب واتبع طريقة
جديدة في التلحين بعد ان تخطى هذا الدور . وقد اصيب
بالصمم وهو لم يتجاوز العقد الثالث من عمره وطغت عليه
نفسية الشائر الجبار التي انعكست في اغلب مقطوعاته .
لحن ، من جملة ما لحن ، تسع سمفونيات تعد خير ما انتج في
عالم الموسيقى وعلى الخصوص الثالثة والخامسة والسابعة
والتاسعة منها .

(٢) سيزان Cezanne (١٨٣٩ - ١٩٠٦) رسام

فرنسي مشهور وعيد المدرسة الانطاعية Impressionist
كان صديقاً لكاتب الفرنسي الشهير اميل زولا .

كانت هاتين اللذتين من نوعين مختلفين .

والانسان لا يمكن ان يكون انساناً وكفى ، فهو في الواقع جزء من وحدة اجتماعية ، وغرضه الاخير هو سعادته ، الا ان سعادته انما هي جزء من سعادة المجموع ، ولا تتحقق الاولى الا بتحقيق الثانية ، فهما متلازمتان ، والوصول الى هذا الغرض لا يمكن ان يكون الا عن طريق الدولة ، فهي الحارسة عليه . وعلى هذا فالقائلي بمذهب المنفعة يسيره منطق اخلاقي خلاصته ان كل تشريع سياسي لا تكون له قيمته الا اذا كان الغرض منه خير المجموع ، وللتشريع وجهان : سياسي واجباي ، اي التخلص من الاوضاع المتردية الحالة في المجتمع ، ثم احلال نظم اخرى ملائمة تأخذ مكانها تبغي الخير العام وسعادة المجموع ^(١) .

(1) W. L. Davidson : Political Thought in England from Bentham to J. S. Mill P. P. 13-18

ثم انتقل من هذا الى صياغة مبدئه في العبارة التالية :
 « ان سعادة احقر فرد في المجتمع لا تقل في اثرها ، كعامل
 لا ينفصل عن مجموع السعادة البشرية ، عن سعادة ارفع
 فرد فيه ^(١) . ثم صب هذا المعنى في معادلة رياضية بالشكل
 التالي « اكبر عدد ممكن من الرجال يتمتعون باكبر قسط
 من السعادة ، ناقصاً اقل عدد ممكن من الرجال ينالهم اقل
 قسط من الاذى ، بساوي اعظم خير لا كبر مجموع » ^(٢) .

ولقد كانت هذه الدعوة جريئة حقاً في مجتمع طغت
 عليه الارستقراطية والاوليجارشية ونفوذ الاقطاع . وامي
 فرد قبل الثورة الفرنسية كان يجرؤ ان يدعي بان مصلحة
 الرجل العادي يجب ان تؤخذ بمقياس واحد مع مصلحة

(1) L. Woolf : After the Deluge P. P. 164-209

(2) C. Brinton : Encyclopedia of Social
 Sciences Vol, XV P 197

النبلاء والاقطاعيين والموك أما كان يعرض نفسه للعقوبة
التي توقع على اي مجرم يريد تهديم كيان المجتمع .

وهذا التفسير الجديد للديموقراطية قضى نهائياً على
مكانة الامتيازات التي كانت العامل المهيمن على حياة الناس
بمختلف طبقاتهم في القرن الثامن عشر . ومن هنا اشتدت
المطالبة بالاصلاح البرلماني للقضاء على التمثيل المشوه الذي لم
يكن ليعرف عنه الشعب شيئاً ، وان كان المسيطرون يتكلمون
دوماً باسمه ، لأن الفرد لم يكن حينذاك قد احس بقوة
شخصيته كإنسان له حقوقه الثابتة المقدسة العاملة على تكوين
مجتمع صالح .



وقبل ان نتابع سير التطور الديموقراطي الذي انتهى
بالشكل الذي توقعه « بنثام وتوم بين » اي بالاقتراع

العام لجميع افراد الامة الراشدين ، نهب الى الطرف المقابل لانكلترا ، وهو فرنسا ، بلد الثورة الكبرى ، ثورة ١٧٨٩ . ولعل المرء الذي كانت تغلي فيه فرنسا قبل الثورة يعكس الى مدى بعيد شعور الناس بافتقار اركان الحياة المطمئنة وهي الحرية والاخاء والمساواة ... واذا كانت انكلترا قد عرفت شيئاً يسمونه البرلمان والحرية المدنية بعد سنة ١٦٨٨ فان فرنسا كانت قد افتقدته تماماً . واذا كانت انكلترا قد طرقت باب الديموقراطية فان فرنسا لم تكن قد اقتربت من عتبة .

والعهد السابق للثورة كان عهد اضطراب وفوضى بالقدر الذي كانت تتحسس به الطبقات الوسطى والفقيرة . وتحليل هذا العهد ، بما فيه من مساويء وتفسخ وترد اجتماعي واخلاقي ، وتغلغل روح الشر والاجرام والتعسف والظلم في افراد الطبقة الحاكمة واتقسام المجتمع الى طبقات لبعضها

امتيازات تتمتع بها وتستغل بواسطتها جهود أبناء الشعب
الفرنسي ، فتحرمهم حتى من أبسط الحقوق المدنية ، ناهيك
عن السياسية منها كل هذه وغيرها اضحت من
المواضيع التي تناوها كتب التاريخ بتفصيل واف يغنيها
عن الاستطراد اليه .

ولكن الشيء الذي كان يطغى على الحياة السياسية
هناك هو ان الملكية لم تكن لتحكم حكماً استبدادياً فحسب ،
بل حكماً استبدادياً عاجزاً ، وهذا العجز كان يتجلى في
حق الاقتصاد والمال اكثر من الحقوق الاخرى . وعلى
الرغم من هذا الانحلال البين فان ملوك فرنسا ظلوا
مستميتين في التمسك بالنظرية العتيقة البالية ، نظرية حق
الملوك الالهي . وقد عبر لويس الخامس عشر ، بهذه العقيدة
الطاغية عليه ، في خطاب له امام برلمان باريس سنة ١٧٦٦ ،
عن مجالات سيطرته ، بقوله : في شخصي تستكن السيادة ...

ومني وحدي يستمد التشريع قوته دون ان يشار كني احد فيه ... انا مصدر النظام العام كله وانا حارسه الاعلى ...»
 من مثل هذه العقلية ، وهذا النسق من التفكير ، توسعت الفجوة بين واقع الحياة الفرنسية واطواع هذه الطبقة الحاكمة المتفسخة ، لم تلتئم بعدئذ الا بالثورة الماحقة التي زرع بذورها الفلاسفة الذين حملوا مشعل الحرية ، وقاوموا تعنت الملوك بسلاح الافكار الجديدة .

* *

في سنة ١٧٤٨ اصدر مونتسكيو كتابه «روح القوانين»
 Esprit Des Lois ، وفي سنة ١٧٥١ صدر الجزء الاول من
 الانسكلوبديا ، وفي سنة ١٧٥٨ صدر كانديد «Candide»
 لفولتير ، ثم صدر العقد الاجتماعي لروسو Le Contrat
 Social سنة ١٧٦٢ وكانت هذه بعض المصادر

الاولى التي وجهت الفرد الفرنسي في الفترة الاخيرة من القرن الثامن عشر توجهها سياسياً جديداً .

وقد يتبادر الى الذهن أن هؤلاء الفلاسفة كانوا اول من بحث في الفكر السيامي . الا ان الواقع لم يكن كذلك ، فقد سبق هؤلاء مفكرون بحثوا في اصول الحكم ومصدر السلطات وحق الملوك الالهي المزعوم واساسه الواعي الغريب . . . الخ ولكن اللون الذي ميز فلاسفة الثورة عن غيرهم هو انهم كانوا اول رواد البعث الشعبي ، اقرب منهم الرجل العادي ، واطمان اليهم ، واستطاع ان يشارك افكارهم ، بل ويناقشها ايضاً ، وتشرب فكره بالدعوة التي وقفوا حياتهم لها .

غير اننا لا نستطيع ان نبالغ في كمية المادة السياسية الايجابية التي كانت تخالط هذه الافكار . فالتذمر من الاوضاع السائدة ، والسخرية من الحارسين على النظام

البائد ، والمطالبة بالاصلاح الرئجي . . . كل هذه كانت
تكون اغلب المواضيع التي خاضها الفلاسفة .

والبورجوازي الفرنسي لم يكن ليستطيع ان يصور
لنفسه الخطوط الاصلاحية السياسية الواضحة لاحلال نظام
متقن موجه جديد ليحل محل النظام البالي ، ولكنه كان
مقتنعا - والفلاسفة اقنعوه بذلك - ان تبديلا جوهريا لابد
من ان يحل في المجتمع الفرنسي عاجلا او آجلا . ولكن
ما هي خطوطه التفصيلية واتجاهاته الواضحة وما كنته التي
تسيره ؟ لم يكن احد يستطيع ان يقرر ذلك .

وسبب هذا ان الفلاسفة انفسهم لم يرسموا خطط
الاصلاح بينة مفصلة ، ذلك لان الناس ، عند افقار العدل
الاجتماعي ، يبادرون مبدئيا الى رفع الحواجز التي تنقف في
طريق حقوقهم المدنية ، على نحو ما سبق ان المعنا اليه ، ثم
بعمدون بعد ذلك الى انشاء النظام المنسجم مع حياة انسانية

محترمة مقبولة^(١) . وفي الواقع ان المفكرين لم يتجهوا
 لبحث الحرية السياسية والديمقراطية الا قبل حدوث الثورة
 الفرنسية بثلاثة عشر عاماً ، وبعد « اعلان حقوق الانسان »
 التي اعلنتها الثورة الامريكية في ١٧٨٦ وثبتت في الدستور
 الذي شرع في عام ١٧٨٧ .

ولابد هنا من ان يقادر الى الذهن سؤال هو : اذن
 ما العقد الاجتماعي ، الم يكن انجيل الثورة ؟ وما القاموس
 الفلسفي والانسكلوبديا وغيرها . الم تحو افكاراً سياسية
 في الحرية والديمقراطية ؟ الواقع ان كتاب الثورة ، ما عدا

(١) هذا تعميم لا يصح ان يكون قياساً للاحداث
 السياسية العظيمة التي تمخض عنها القرن العشرين وبرزها
 الثورة الشيوعية في روسيا .

مونتسكيو ، كانوا مندفعين ، قبل كل شيء ، نحو تحطيم اصنام
الاستعباد التي ظلت مهيمنة على الحياة العامة في فرنسا ،
فكانت افكارهم صدي لحياتهم ، هذه الحياة الملامية
بالتشرد والاضطهاد والمفاجئات والكبت . وتبع الناس روسو ،
هذا الذي نفخ نسمة الحرية في ارواحهم ، على الرغم من
غموضه ومتناقضاته ، قبل ان يتبعوا مونتسكيو في وضوحه
ودقته واتزانته ^(١) . وقد بحث الاخير في القوانين والدساتير
بحثاً واقعياً علمياً . بنه على التاريخ والملاحظة ، كما حاول
ان يكتشف في التاريخ عوامل اساسية تجعل من حوادثه
ظواهر مفهومة ، لا صدفاً واتفاقات ^(٢) .

(1) L. Woolf . After the Deluge . P. ١١٦

(٢) يتصف مونتسكيو بكثرة الرجوع الى اثر العامل
الجغرافي في التاريخ ... ونظر اليه اي (الى التاريخ)
نظرة عقلية ورده الى عوامل من البشر ومحيطهم لا الى
اسباب خارجية ، والى العقل الانساني رد الشرائع والقوانين =

ولهذا اعتبر الفلاسفة الحرية السياسية طريقاً يوصل الى
الاصلاح ، وبذرة هذا الاصلاح كانت في زعمهم الحرية
المدنية والعدل الاجتماعي .

== باعتبارها مظهرآ من مظاهر التاريخ ... ويشيد مونتسكيو
بالمساواة ، ولكنه لا يقصد بها انتفاء الحكم . « فالمساواة
الصحيحة لا تستهدف ان يخلو الانسان من أمر بل تستهدف
ان يكون أمره مساوياً له ، و « الناس في الحكومة الجمهورية
متساوون ، وكذلك هم في الحكومة المستبدة . ففي الاولى
هم متساوون لانهم كل شيء ، وفي الثانية هم متساوون
لانهم ليسوا شيئاً . » ومع هذا فلم يكن مونتسكيو جمهورياً
بل كان اميل الى حكم الملكية المقيدة ، اي الدستورية «
انظر كتاب : رثيف خورى « الفكر العربي الحديث ،
اثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي »
صفحة ٦٤-٦٥ وراجع الحاشية في صفحة ٨١ من هذا الكتاب .

ولم يصبح الفلاسفة ديموقراطيين الا بعد ان وجدت
الديموقراطية فعلا في امريكا ، ثم في فرنسا ، دون ان
تكون لهم وجهة معينة فيها .

فقولتير شن حربا شعواء لا هوادة فيها على ظلم الانسان
لاخيه الانسان ، وقساوته عليه ، واراد ان يجعل من عالمه
عالم ابدع واصلاح من هذا العالم المليء بالمتناقضات والبؤس ،
وبهذا الدافع النبيل كتب كتابه الخالد « كانديد » (١) .

وقد يكون قولتير غير عميق وقد يكون قليل الثقة
ببهاير الشعب . على ان سعة الآفاق التي تناولها وسعفه
اللاذع وشكه واحتكامه الى العقل وحماسته للعلم وعناده في
المقارعة وتوجيهاته الجديدة في بعض المواضيع - كالناريسخ -
ودفاعه عن حرية الرأي كل ذلك مضافا الى قلم من اصنف

(1) G . Lanson . Histoire De la Litterature
Francaise. Chap., V وما بعدها .

الأقلام واخصبها، واسلوب من اقرب الاساليب الى الشعب
 جعله في طليعة الاعلام الذين ايقظوا النفوس والاذهان
 وبعثوا فيها الحرارة لاستقبال عاصفة الثورة ولفحها الحار .
 لقد اضحك فولتير فرنسا واوروبا على الدعوى والسخافة
 والتعصب والتذرع بحماية المناصب والمقامات ، واغضب
 فولتير فرنسا واوروبا على جميع هذه العاهات والآفات^(١) .

وروسو خاضها حرباً عاتية على البؤس والظلم ، الا انه
 كان يستوحى قلبه في كتاباته ، على حين ان فولتير كان
 يستوحى عقله ، وروسو انتقل في مجالات حياته النفسية
 والمادية في اطوار مختلفة جعلته لا يستقر على محور
 معين واضح^(٢)

(١) رثيف خوري : الفكر العربي الحديث صفحة ٦٧ .

(2) Kingsley Martin : French Liberal Thought in The 18 th Century. p, 1٥8

فهو في العقد الاجتماعي ديموقراطي حيناً ، وفوضوي
حيناً آخر وفي « اصل عدم المساواة بين الناس » .

(Discours sur L' inegalite Parmi Les
Hommes)

اشتراكي متطرف ينتقض على الملكية ويعزي التردّي
الخالقي الى اغتصاب فئة من الناس ملك آخرين جعلوا منهم
عبيداً لهم ^(١) ، الا انه في جميع مراحل تفكيره ونتاجه
الادبي والسياسي اجتاحت موجة ثورة مقدسة تنتقض على
مجتمع منحل ، انعدمت فيه كل مقاييس الفضيلة والخير ،
وانساق في تيار التردّي والاضمحلال . وهو حين يبحث
في « اصل عدم المساواة بين الناس » ينهي بحثه بوصف
بليغ استمده ، ولا شك من صلب بيئته اذ يقول فيه : انه
ما يخالف قانون الطبيعة ان يقود الاطفال الشيوخ ،
والحقى العقلاء ، وان اقلية ممتازة مترفة تصيدها تخمة من

(1) R. Rolland : J. J. Rousseau : Les Pages
Immortelles. P. 23.

كآليات الحياة ، بينما تعوز الاغلبية الجائعة ضرورات
العيش الاساسية (١) ...

(1) J.J. Rousseau : Discours Sur Linegalite

الفقرة الاخيرة منه .

« لقد كان روسو من اشد المفكرين صلة بالانقلاب
الفرنسي الكبير .. وكان روبسيير من تلاميذه المتمسكين به .
كما ان ماره الزعيم الشعبي كان يقرأ الصفحات من كتابه
« العقد الاجتماعي » للجماهير في شوارع باريس ... وربما
لم يكن روسو مبتكراً في كل ما جاء به ، فان هوبز
Hobbes المفكر الانكليزي في القرن السابع عشر وصاحب
كتاب « ليفيathan Leviathan » يعتبر سابقاً له في البناء
على نظريتي العقد الاجتماعي والحالة الطبيعية . ولكن هوبز
- عدا فروق ثانوية اخرى - سخر النظريتين لخدمة الملكية
المطلقة ، بينما سخرهما روسو لخدمة الحكم الدستوري بحق =

ثم انفجرت الثورة تدوي بالحرية ، وتقضي على النظام القديم ،
وتدكه دكا ، وتشر روح الديمقراطية في كل مكان .
وكان من المتوقع ان تكون المؤسسات الحكومية ديمقراطية
لاغبار عليها ، الا ان دستور ١٨٨٩ جعل شرط الانتخاب
الاساسي الملكية ، اي انه نقل الحكم الى الطبقات الوسطى
فقط دون الطبقات الشعبية الاخرى ^(١) . وهنا ايضا لم

=الثورة . ولذلك يعتبر الفكر الانكليزي الآخر، جون لوك
بين سابقي روسو في القرن الثامن عشر . والاتفاق الفكري
السياسي بين روسو ولوك عظيم ، الا ان لوك استهدف
الملكية الدستورية بينما استهدف روسو الجمهورية . ولعل
ابرز ما امتاز به روسو قدرته على حمل آرائه ومبادئه الى
صفوف الجماهير « انظر رثيف خوري الفكر العربي الحديث

صفحة ٧٢ - ٧٣

(1) W. Rappard : The Crisis of Democracy P.58

تتحكم النظريات السياسية في تقرير الوجهة العملية في كيان
فرنسا السياسي ، وكان عليها ان تنتظر فترة اخرى
من الزمن .

* * *

غير ان الديمقراطية في مثالياتها ظلت تعمل على تقريب
الواقع منها ، وخطت خطواتها خلال القرنين التاليين للقرن
الثامن عشر الى ان توصلت الى مرحلة الاقتراع العام
لجميع المواطنين الراشدين وعند هذا بدأت ازمات الديمقراطية
جديدة تختلف عن سابقاتها نظراً لتبدل الأوضاع الاقتصادية
والاجتماعية التي اجتاحت العالم في القرن الاخير سوف
تعرض لها فيما بعد .

وفي انكلترا تابعت الحركة الديمقراطية سيرها بعد
سنة ١٨٣٢ نحو هدفها ، في مراحل ثلاث : الاولى بتشريعي

١٨٦٧ ، ١٨٨٥ اللذين نقضا النصاب بالنسبة للملكية فجعله سهلاً ميسوراً ، وعممت هذه الشروط في الارياف والمدن . وبذلك توحدت قوانين الانتخاب الى درجة كبيرة في جميع انحاء المملكة ، وقد نتج عن هذين التشريعين ان حاز حزب العمال ، وهو كما لا يخفى ، يمثل الطبقة الغالبة في البلد ، اصوات الطبقة العاملة ، بعد ان كانت محرومة منه . ومن هذا التاريخ بدأت بذرة الحزب تنمو وتنتشر . ثم صدر في ١٩١٨ قانون تمثيل الشعب Representation of the People's Act ، وفيه منحت النساء اللواتي تزيد سنهن على الثلاثين حق الانتخاب ، والغيت الشروط المالية السابقة . ثم تبع هذا قانون ١٩٢٩ فالقى الفارق الذي كان موجوداً بين الذكور والاناث في شرط السن ، واضمحى للمرأة البالغة الحادية والعشرين حق الانتخاب كالرجل

غير ان فرنسا ظلت قاصرة هـ ذا الحق على المذكور
الراشدين دون الاناث حتى الحرب العالمية الثانية (٢) وكان
الكثير ينظرون الى الديمقراطية الفرنسية قبل هذا التاريخ
كديموقراطية كسيحة مبثورة .

* *
*

من كل ما تقدم نستنتج ان مفهوم الناس للديموقراطية
كان متفاوتاً ، بالنسبة المكان ، وبالنسبة للزمان ، فحين

(١) الدكتور حافظ عفيفي - الانكليز في بلادهم

صفحة ٦٥-٦٦

(٢) المبادئ الاساسية للدستور الفرنسي الجديد

ص ١٤ دار النشر الميموقراطيين .

كان الاقتراع مقتصرأ على طبقة محدودة من الملاك كان
النظام بالنسبة للبعض ديموقراطيا خالصا ، وظل ديموقراطيا
عندما شمل الاقتراع الطبقة الوسطى ، ثم الطبقة الفقيرة . ونحن
لا يهمنا هذا التفسير في قليل او كثير ، اما الذي يهمنا من
هذا البحث ان ارادة الشعب لم تكن لتظهر اثرها الا عندما
كان يستبد المسيطرون في مصائر الناس لغرض تحقيق
مصلحتهم وضمانها ، وقد رفع الشعب عنه تدريجيا الكابوس
الذي ظل ملازما اياه مدة طويلة . الا ان الشعب لم يكن يستريح
الى الحقوق التي نالها دون ان ينشيء المؤسسات التي يستطيع
بواسطتها ان يراقب تصرفات الحاكمين ، والافلت منه
باستلاب هؤلاء الحاكمين اياها وانتقلت هذه الحقوق التي
نالها بدمائه الى يد فئة مستبدة طاغية

فلنا ان المرحلة الاخيرة للديموقراطية كانت منصبة نحو
تحقيق المثالية التي تقول بأن الحكم من الشعب والى الشعب ،

غير ان الذين فقدوا ثقتهم بالديموقراطية كمثل اعلى، وكنظام
للحكم، لم يركنوا الى هذه الكلمة الساحرة المهمة، وهم
يتسالون دوماً: هل حكم الشعب حقاً؟ فان لم يكن قد حكم
حقاً فلم الدعوة الى مبدأ طوبائي ليس هو من عالمنا؟ ولم
لا نفسح المجال لنظام آخر، واقعي عملي، كي يكون بديلاً
لديموقراطية؟ ومن هو الشعب في هذا الحكم الديموقراطي؟
هل ان الشعب سكان الدولة، او انه القسم الذي يمارس
حقوقه السياسية بالاقتراع؟ وهل النساء اللواتي عدمن هذا
الحق - كما كانت عليه فرنسا قبل الحرب الاخيرة - هن
من الشعب ام لا؟ واذا كان القسم الاعظم من هؤلاء
الناخبين لا يتبعون منهجاً سياسياً، وليس لهم رأي خاص
في الامور العامة، فهل يقال عنهم انهم يشاركون الآخريين
في تقرير مصير الحكم؟ والبلد المتأخر ثقافياً واجتماعياً،
والذي تسوده البداوة والجهل أيمكن ان يقال في افراد

انهم يحكمون حقاً ، في حين ان الفئة التي تستطيع فهم
الامور العامة وادراكها هي اقلية ضئيلة ؟ وفي البلاد التي
يفرق دستورها بين ابيض واسود ، كالولايات المتحدة ،
ماذا يمكن ان يقال في لون الحكم الشعبي فيها ؟ ثم اذا
تركنا هذا الحقل ، وفرضنا ان الكل يساهم في الحكم عن
طريق الاقتراع العام فكم من هؤلاء يستطيعون فهم حقيقة
العوامل المختلفة التي تلابس قضية من القضايا العامة ، واغلب
الناس قد وجهوا جهودهم ، في هذا العصر خصوصاً نحو ناحية
واحدة من نواحي الحياة لا يدركون معها كنه النواحي
الآخرى فيها ؟ ولم كان حكم الاغلبية حكماً صالحاً ،
خصوصاً اذا علمنا ان الاغلبية العددية تنساق بالعاطفة ،
والاقلية الضئيلة بالمنطق والادراك الصحيح ^(١) ؟

(1) J. Bryce : Modern Democracies. Vol I.
Chap XIV P.P. 162-169

وما هو الادراك الصحيح للقضايا العامة ، ومن يقرره ،
هل تقرره الاغلبية العددية معها كانت صفتها ودرجة
صلاحها الخ ... ??

هذه اسئلة تنثال على الخاطر في مثل هذا الموضوع ،
والجواب عنها صعب عسير . والحق ان كفة الشعب يحوطها
كثير من الغموض والابهام ، وليس باستطاعتنا تفسيرها ،
الا اننا نشعر بوجود الشعب واثره في تكييف الحياة العامة ،
بحيث نصبح امام تيار قوي من الشعور العام يقف في
طريق كثير من القضايا التي لا يرتضيها ، او يساعد على
خلق الظرف الملائم لكي يدفع المشرع الى العمل من اجلها
والسعي لتحقيقها . ولا بد للمشرع او الحاكم من جس نبض
الامة كلما اراد القيام بأمر جديد يحس المجتمع بخير او بشر .
والفرد الاعتيادي ، ولو انه في احواله الاعتيادية
لا ينصرف الى مهام غير مهام اموره المعاشية ، لديه الحس

الطبيعي الذي يوجهه دوما نحو تقدير قيم الاعمال التي من اجلها حرص على اختيار الاشخاص الذين رأى فيهم المصالح للقيام بها ، وهو دوما متحسس لكل انحراف عن سبيلها السوي . وهذا الحس لا يتأني منه عفوا ومباشرة ، فالفرد ابن المجتمع يكون لنفسه رأيه الذي يستمدّه من تجاربه في الحياة ، كما ان الموجهين يتعاونون معه على تكوين الرأي ومن ثم على جعل هذا الرأي روحاً وحركة وفكراً ، تشعر بكيانها وقوتها وتركزها واثرها اينما وجدت .

والافراد الذين وضع الشعب فيهم ثقته ، في وقت من الاوقات ، قد تدفع بهم مصالحهم الخاصة الى الاستئثار بهذه الثقة وتوجيهها لنفعهم على حساب الجموع ، فيتحدون الحدود التي رسمها الشعب لهم ، ويتهاونون في الحرص على مصلحتهم ، وقد يبلغون من الصلافة ان يعتبروا انفسهم - بطريقة لا شعورية - حكما بأمرهم ، طليقي التصرف

بمقدرات الشعب وخيره ، والسلطة إنما هي منهم ولهم . وقد
يستقر هذا الشعور في صميم فكرهم ونفسهم ، وعند ذلك
تضحى كلمة الشعب ، بالنسبة لهم ، مرادفه لمعاني الفوضى
والقلق والاذلال .

غير ان المحيط الذي يتردى بهذا الشكل لابد من ان
يجدد ، في فترة سعيدة من تاريخه ، من ينهيه من غفوة واستكانته
وعند هذا يتحسس هولاء بالتيار العاقي يقذفهم قذفاً لا رحمة
فيه على صخرة الومي ويحرص الشعب بعد هذا ان
ينشئ لنفسه المؤسسات السياسية ، التي سمينها بالديموقراطية
تستمد وحي العمل من شعب انتخب حكامه ، وحرص
على مراقبتهم عن طريقها ، كما اضحى الحاكمون حريصين
على العمل الصالح عن طريق الشعب ايضاً .

ولا بد لنا هنا ، ونحن نقارب نهاية هذا البحث ، من
ان نلقي نظرة عابرة تلم اطراف الموضوع والفرص الذي
رمىنا اليه منه .

قلنا ان الديمقراطية لم تصبح نظاماً للحكم ، نتيجة
نظريات سياسية مجردة ، وان الحركات التي ادت الى نشوء
الديموقراطية وانتشارها كانت تبتديء في الغالب كاستقراض
على سواه الادارة والتعسف ، وهي تبتغي من وراء ذلك
اصلاح الانظمة الفاسدة ، والتخلص من مجبر الملوك وتحكم
الطبقة المنتفذة ورأى الناس ان المساويء التي تنخر في
جسم المجتمع لا يمكن تداركها الا بنقل السلطة من هذه الفئة
الضئيلة الى الشعب . وقد ادى البحث الاجتماعي والسياسي
خلال القرون الثلاثة الاخيرة الى القول اجمالاً بان الديمقراطية
كفكرة سياسية ، وكنظام اجتماعي ، هي خير اداة لانماء

قابليات المجتمع وتوجيهه نحو التكامل الادبي والمادي والقيم
الانسانية العليا ، ثم رأينا ان الديمقراطية ، وهي في طريق
نموها وتكاملها ، كانت خير دواء لداء القرن الثامن عشر ،
القرن الذي فت فيه تفسخ اخلاقي ما حق وترد شنيع في
اتجاهات رجال الحكم . الا ان تنبه الناس ، بتوجيه الطبقة
المنورة منهم بدل النظم القائمة ، وانشاء المؤسسات السياسية ،
من مجلس امه ، الى وزارة ، الى ادارة محلية ، اوضحت
مسئولة تجاه الشعب ، ووضحت الامة ترافق حكمها عن
طريقها ، وتندرم بويل ان هم فرطوا في حقوقها . وقد توسع
هذا الاشراف الشعبي تدريجياً فتمثل جميع نواحي الحياة
واضح الحق السياسي موفوراً للجميع ، وتطورت المراقبة
الى مشاركة فعلية يفوز بها من اهله قابلياته ، هذه القابليات
التي يستطيع الشعب اختبارها عن بعد او عن قرب عن

طريق الاحزاب والصحافة والخطابة ووسائل النشر المختلفة
في البلاد التي تسودها الحرية السياسية .

فلاصلاح الديمقراطية وسيادة الروح الديمقراطية
اذن كانا العاملين اللذين بدلا وجهة القرن الثامن عشر
والقرنين التاليين له الى وجهة فيها الخير والامل .

ولقد تعرضنا الى القرن الثامن عشر ، بما فيه من
مساوي ، بصورة اجمالية ، ولقرب الصلة - كما سنجد
فيما بعد - بين هذا القرن وكيان العراق السياسي فاننا
سنبحث عن نفسية القرن الثامن عشر ، وعن كيان العراق ،
في دراسة تالية ، وسوف نجد صورتين تتقاربان في الجزئيات
والتفاصيل . واذا كانت الديمقراطية قد عاجلت داء القرنين
الثامن والتاسع عشر فلم لا نستمد منها اداة اصلاح نظامنا ؟
وقد يقال ، ردأ على هذا ، ان نظامنا ديمقراطي ، وهذا

حق . انه ديموقراطي شكلا ، غير انه افتقد الروح التي
تستطيع ان تجعله منسجماً مع شكله ، ومن هنا تبدأ ازممتنا
الديموقراطية التي سنأتي على معالجتها فيما بعد .



قلنا ، في مطلع بحثنا عن الديمقراطية ، ان مدلولها
اختلف بالنسبة للزمان والمكان والافراد ، كما ان اهل اليمين
والوسط واليسار نظروا اليها نظرة تختلف باختلاف موقعها
منهم ، ولغرض ابراز صورة صحيحة عن هذه المفاهيم
نقل فيما يلي فقرات متفرقة من : (١) خطبة تأيينية
لبركليس Pericles ^(١) بمناسبة الحرب البيلولويونيسية ^(٢)

(١) بركليس — خطيب يوناني مشهور ورئيس
الحزب الديمقراطي في اثينا ورئيس حكومتها اطلق على
عصره العصر الذهبي (٤٩٩-٩٢٩ ق م) .

(٢) الحرب البيلولونيسية : نشبت هذه الحروب بين
اسبارطة واثينا انتهت بدحر الاخيرة ، وكان من جملة
اسبابها المنافسة بين المدينتين حول اصول الحكم ، فالاولى
كانت تتجه نحو الدكتاتورية والثانية نحو الديمقراطية
(٤٣١ - ٤٠٤ ق م) .

تصور ديموقراطية اتينا . (٢) قرار مجلس العموم الانكليزي
 المتخذ في كانون الثاني سنة ١٦٤٩ . (٣) اعلان حقوق
 الانسان في ٢٦ آب سنة ١٧٨٩ . (٤) بيان حزب العمال
 البريطاني سنة ١٩٢٨ . (٥) ديباجة ميثاق الامم المتحدة .

* *

(١)

من خطبة تأيينية « ليركليس » بمناسبة مرور السنة الاولى
 للحرب اليكوبونيسية سنة ١٩٣١ ق م منقولة عن توسيديد^(١)

« لدينا حكومة من طبيعتها ان لا تخاف
 تشاكس مؤسسات جيراننا . . . اننا لا نقلد الآخرين ،
 انما نجعل من انفسنا قدوة لهم تحتدى ، وما سميت حكومتنا

(١) توسيديد — اشهر المؤرخين اليونان اطلاقاً ،

كتب تاريخ الحروب المتقدمة (٤٦٠ — ٣٩٥ ق م) .

ديموقراطية الا لكونها تدير البلاد ، لا لمصلحة اقلية ضئيلة ، بل لمصلحة الاكثرية الغالبة . والقوانين ، ولو انها نصت بأن الافراد متساوون في مجال نشاطهم الخاص ، لم تمنع الشخص الذي يمتاز على غيره بصفات خاصة ان يكون مقدما على الآخرين في مجال الحياة العامة . وهذه الافضلية ليست من قبيل الامتياز الكيفي ، ولكنها ثمرة المساعي والجهود الشخصية ... ان الرجل الذي يستطيع خدمة بلاده وفقره وضالة شأنه لا يقفان حجر عثرة في سبيل تقدمه ... مبدأنا الاول في نظامنا العام هو الحرية ، وفي حياتنا اليومية لا يسعنا ان نضمر السوء لجارتنا او نسيء الظن به لكونه يرضى هواه بالشكل الذي يراه اوفق لمزاجه ، كما اننا لا ننظر اليه نظرة استياء او ازدراء ... اننا نظيم الحكم ونحترم القوانين ، وعلى الخصوص تلك القوانين التي سنت لحماية العاجز والضعيف ، او تلك القوانين غير المكتوبة

التي اقرها العرف وساندها الرأي العام^(١) .

* * *

(٢)

القرار الذي اتخذته مجلس العوام الانكليزي بتاريخ
٦ كانون الثاني سنة ١٦٤٩ :

« ان الشعب ، في ظل الاله ، هو مصدر جميع
السلطات العادلة ، وان عوام انكلترا المجتمعين في هذا
البرلمان لما كانوا قد اختيروا من قبل الشعب وهم الذين
يمثلونه ، يبدعهم السلطة العليا في هذه المملكة . وعلى هذا فان
كل ما يتخذ العوام من قرارات او ما يعرضونه من لوائح
قانونية على البرلمان مجتمعا له قوة القانون كما لو اقره افراد

(1) W. Rappard : The Crisis of Democracy.
P. 34.

الامة جميعاً ، سواء اقترن او لم يقترن بموافقة الملك او مجلس اللوردات .

(٣)

المواد الاساسية في وثيقة « اعلان حقوق الانسان »
في ٢٦ آب ١٧٨٩ :

(١) يولد الناس ويعيشون احراراً متساوين في الحقوق ، لا تمييز ولا تفاضل بينهم الا فيما اقتضته المصلحة العامة .

(٢) هذه الحقوق هي الحرية والملكية والامن ومقاومة الظلم .

(٣) ان الامة مصدر كل سيادة واصل كل سلطة .

(٦) القانون مظهر الارادة العامة ، ولاهل البلاد
جميعاً حق الاشتراك في وضعه ، والثامن سواء امام القانون
وامام المراتب والوظائف العامة ، لا تفاضل بينهم الا في
اختلاف الكفايات والمواهب .

(٧) حرية الرأي والفكر من حقوق الانسان المقدسة ،
بشرط ان لا يساء استعمال هذه الحرية ، في الحدود التي
يذنها القانون .

(١٢) السلطة العمومية وجدت لمصلحة المجموع
لا لمصلحة من يوكل اليهم ادارتها .

(١٣) المساواة في الضرائب .

(١٤) تقرير الضرائب من قبل اهل البلاد او نوابهم .

(١٥) حق الهيئة الاجتماعية في محاسبة كل موظف

عمومي ومراقبته .

(١٦) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية
والقضائية .

* *

(٤)

بيان حزب العمال البريطاني لسياسته ومنهجه ، المنشور
في سنة ١٩٢٨ :

« يرى حزب العمال ان الطريق الوحيد للتخلص من
المصاعب التي تجابه الامة في الوقت الحاضر هو قبول المفاهيم
الديموقراطية برمتها دون تحفظات او شروط وذلك من
ناحيتهما الاجتماعية والاقتصادية بدرجة لا تقل عن نواحيها
السياسية . وكأمر مفروغ منه ، فان الحزب يقف نفسه
للاعمل نحو سيادة مجلس العموم سيادة غير منازعة ، ويقاوم

مقاومة لا هودة فيها اية محاولة لانشاء مجلس ثان ، يمثل طبقات خاصة او مصالح خاصة . . . ويرى الحزب من الضروري القضاء على التصويت الثنائي الذي يعطي للفني حقاً سياسياً لا مساوى وحق جاره الفقير . كما انه سيضع حداً نهائياً للتصرفات الشائنة التي اعتادها المحافظون والاحرار ببيع ما يسمونه بالرتب والالقاب ومن ضمنها مقاعد المجلس الثاني . . . ان حزب العمال لا يكتفي بان يجعل الديمقراطية السياسية بعيدة عن هجمات اعدائها ، ولو ان هذا الامر يحد ذاته مهم ، بل لا بد له من الاخذ بالديموقراطية في جميع مجالاتها ، وان الضمان الوحيد لبقائها القضاء على الفوارق الجسيمة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع ، هذه الفوارق التي تثير سخط اي رجل مفكر او امرأة مفكرة في الحال الحاضر ، وتم انشاء جهاز صناعي من شأنه ان يضمن لجماعات العمال الحرية ، لا باسمها فقط ، بل بآثارها العملية ايضاً . . . كما انه يسعى لانشاء مجتمع ،

لا تكون فيه ثروة الحضارة وفقاً على طبقة معينة بل يجب
ان تكون تراثاً للامة باجمعها .

* * *

(٥)

دياجة ميثاق الامم المتحدة :

نحن شعوب الامم المتحدة

قد عقدنا العزم على ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات
الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية
مرتين احزاناً يعجز عنها الوصف .

وان تؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الانسانية
للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم
كبرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وان نين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة
واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من
مصادر القانون الدولي .

وان ندفع بالرقى الاجتماعي قدما وان نرفع مستوى
الحياة في جو من الحرية افسح .

ولندرك هذه الاغراض

قد اعترطنا ان نأخذ انفسنا بالتسامح وان نعيش معا
في سلام وحسن جوار .

وان نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والامن الدولي .

وان نكمل المبادي . بقبولنا مبادي . معينة ورسوم
الخطط اللازمة لها كيلا تستخدم القوة المسلحة في غير
الصلحة المشتركة .

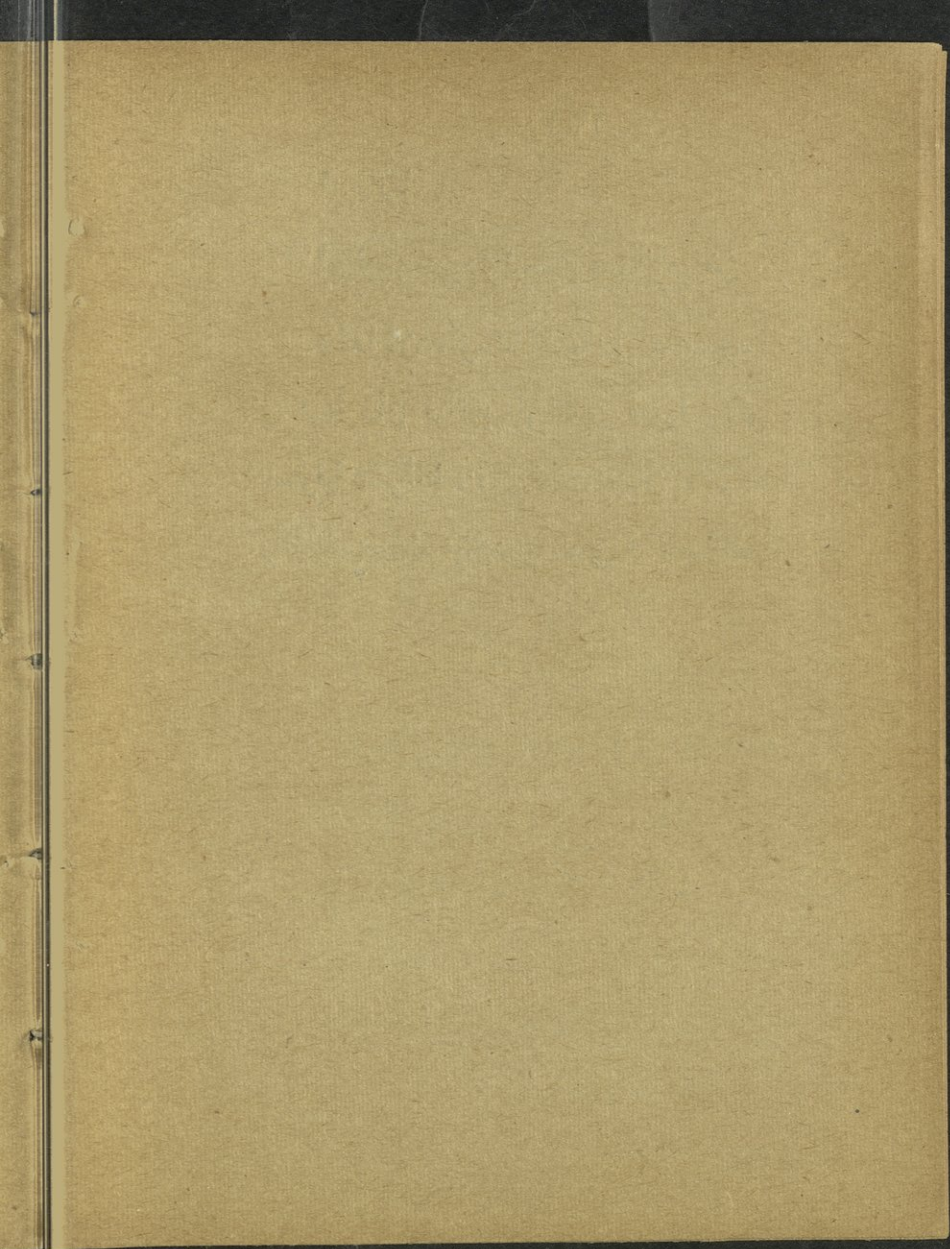
وان نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

قد قررنا

أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض .

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين
في مدينة سان فرانسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض
المستوفية للشرائط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا
وانشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » .





فهرست الاسماء

١٢١	آئينا
١٢١	اسباطة
١١٣٠٧٨٠٧٤٠٥٢٠٤٠	برائس . جيمس
٧٤٠٧٥	برك . آدموند
٩٣	برتن . من
٦١٠٥٥٠٥٠٠٤٤	برنز . دليل
١٢٢٠١٢١	بركلنس
٩٢٠٨٩٠٨٢	بنشام . جرمي
٨٩٠٧٧	بنمن . ج
٩١	بتهوفن . لدفيج فان
٨٦٠٨٥٠٨٤٠٨٢٠٦٩٠٤٥	بين . قوم
١٢١	بيلو بونيسيّة
٨٨٠٨٧	ترفلين . ج

۱۲۲	توسیدید
۷۲	تیودور. آل
۳	جودت. علی
۷۳	جون. الملک
۱۶۶۴	الحسنی. عبدالرزاق
۴	خدوری. مجید
۱۰۴۶۹۰	خوری. ریشف
۵	دانتون
۹۲	دافیدسن. و
۳۷	دیوستین
۱۲۴۶۵۹۶۴۲	راپرد. و
۱۰۱۶۹۷۶۸۱۶۴۳	روسو. ج
۱۰۷۶۱۰۶۶۱۰۴	
۱۰۵	رولان. ر
۵	روسلیمیر

۴	سليمان . حكمت
۴	السعيد . نوري
۹۱	سيزان
۷۲	شارل الاول
۱۱	عفيفي . ح
۱۰۳۶۹۷۶۸۱	فولتير
۴	الكيلاي . رشيد
۵	كورداي . شارلوت
۴۷	كليمانصو
۶۹	كودوين . و
۶۹	كوبت . و
۸۸۶۶۶	كول . ج . د
۱۰۷۶۷۴	لوك . ج
۱۰۶	لفيانت

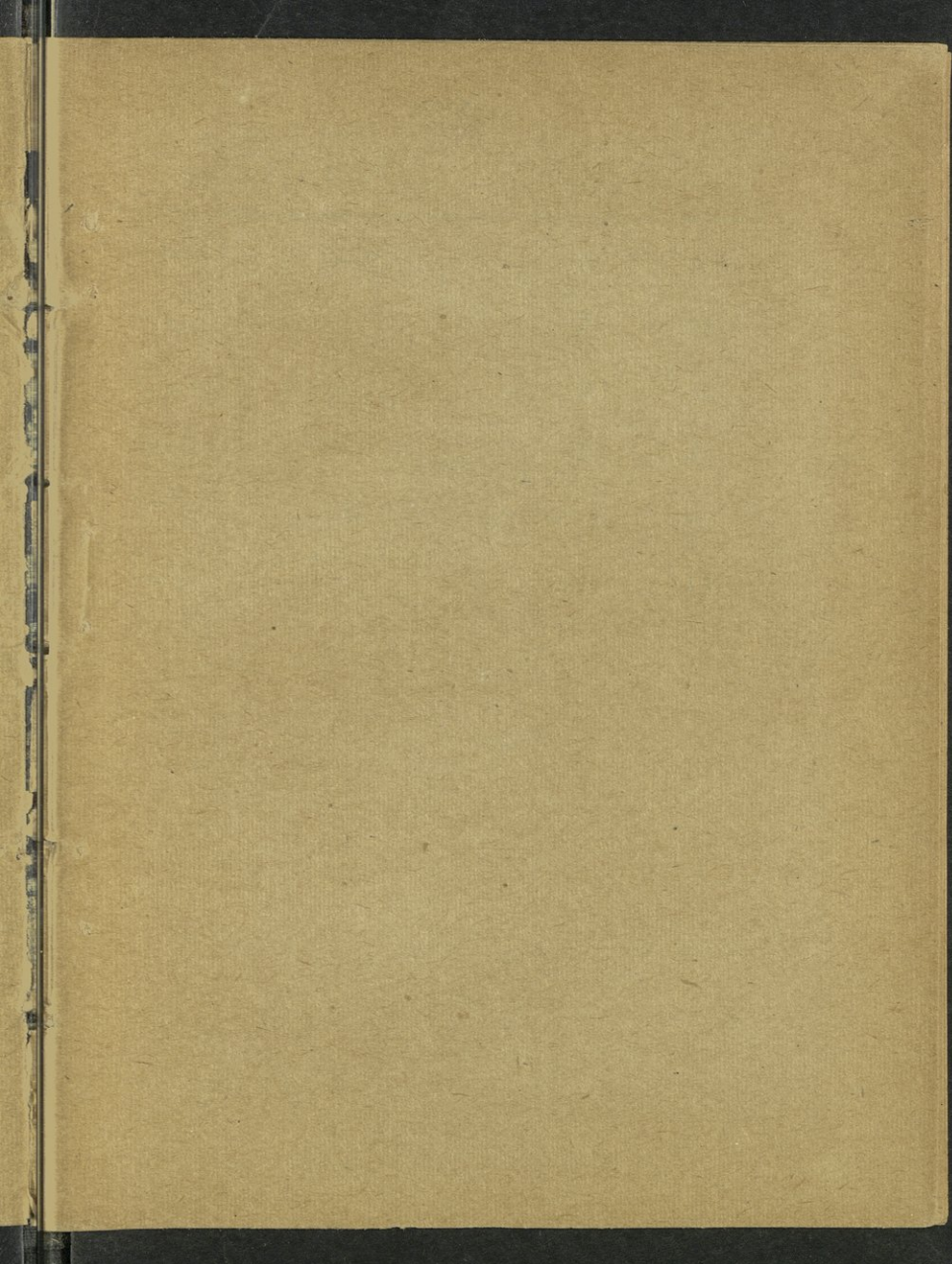
•	مارا
۱۰۵۶۱۰۱۶۹۷۶۸۱	موتسکیو
۸۹۶۸۲	مل . جون ستیوارت
۸۹	مل . جیمس
۷۳۶۷۲	ما گنا کارتا
۳	المدفعي . جمیل
۴۶۳	الهاشمي . یاسین
۴	الهاشمي . طه
۴۶	هولفج . بنان
۹۰۶۸۳	هلفتیوس . کلود
۱۰۶	هوبز
۵۶	ولدن . ت
۴۷۶۴۶	ولسن . و
۹۳۶۷۰۶۴۷۶۵۱	وولف ل
۶۰۶۳۸	لاسکی . ه
۱۰۳	لانسون . ج

« جدول الخطأ والصواب »

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
موجهوه	موجهوه	٣	٣
المدة	المقدمة	٦	الحاشية
الوؤسسات	الوؤسسات	٩	١
كثاتورية	دكتاتورية	٩	٧
تقيسها	تقيسها	١٠	٣
لامدام	لانعدام	١١	٩
حديثه	حديثه	١٢	١٢
نم	نم	١٣	٧
معاني	معاني	١٧	٢
تلقاها	تلقاها	١٧	١١
لمناقشة	لمناقشة	٢٣	٥

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
المقدمات	المقدمات	٢٦	٣
تخلص	تخلص	٣١	٩
مهامه	مهامه	٣٣	٧
ابدأ	ابدأ	٤٤	٢
الاعلية	الاعلية	٤٤	٣
تقول	تقول	٤٨	٦
مناقرة	مناقرة	٥٠	١٣
نلمس	نلمس	٥١	١٢
بجميع	بجميع	٥١	١٤
جازفة	جازفة	٥٣	٨
الديموقراطية	بالديموقراطية	٥٧	٥
فصول	بحوث	٥٨	٦
الفصل	البحث	٥٨	٧

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
اساساً	كاساس	٥٨	٨
معافي	معاني	٦٠	١٢
ليتهوفن	ليتهوفن	٩١	١
المطمئنة	المطمئنة	٩٥	٥
Ret	Act	١٠٩	١١
آخر	آخر	١١٢	٥



للمؤلف

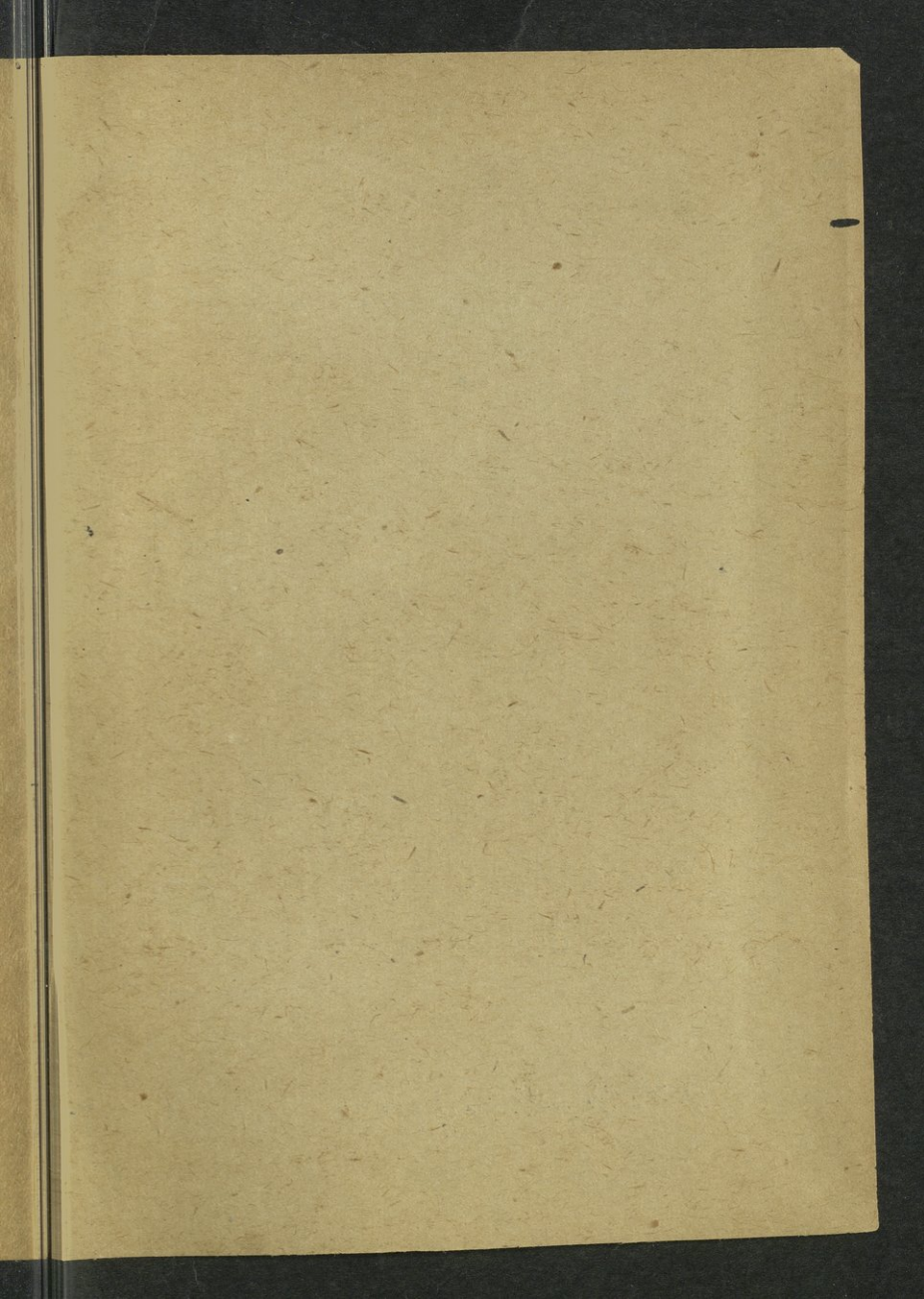
تحت الطبع

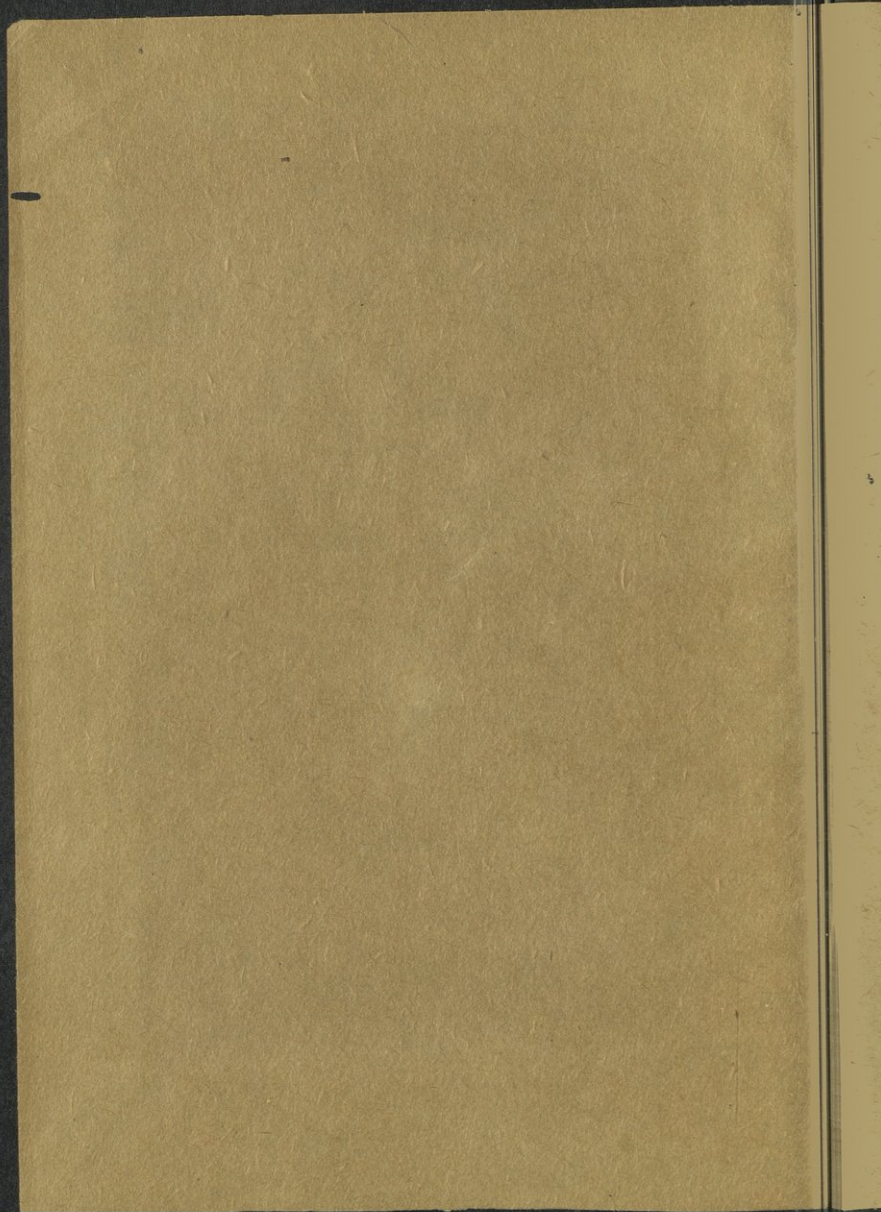
نفسية القرن الثامن عشر الاوروبي

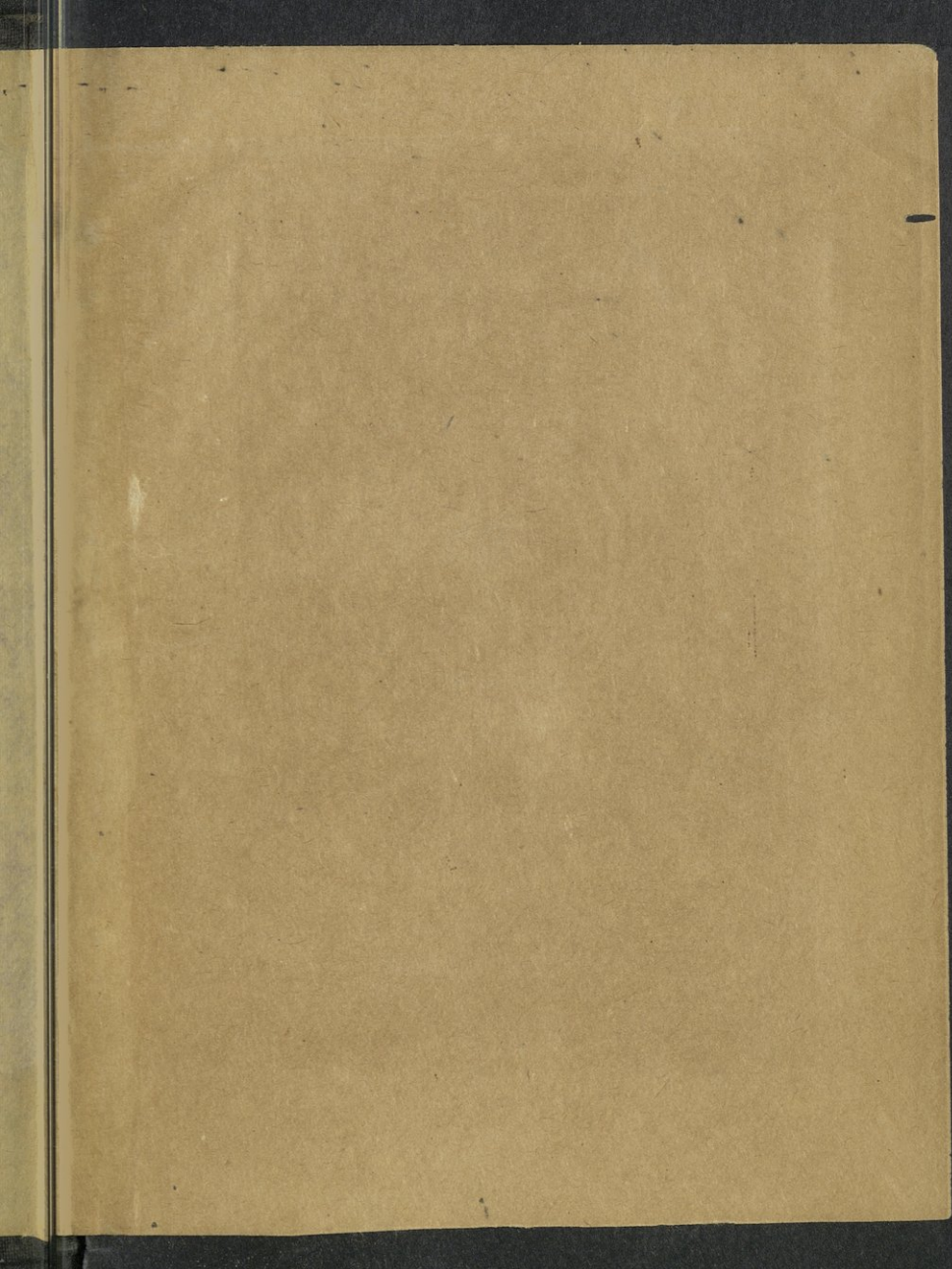
بحث مقارنة طريف فيه تحليل لآوضاع القرن الثامن عشر
الاوروبي السياسية والاجتماعية، تتطلع من خلاله الى مدى
التشابه بين تلك الاوضاع واطوضاع العراق السياسية في مرحلته
التاريخية الحاضرة وهو مقدمة لدراسة كيان العراق السياسي .

طبع في مطبعة السريان - بغداد

٢٠-٤-٤٨







321:Sa18dA:c.1

سمحيري، نائل

الديموقراطية والتوجيه السياسي في ال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014490

Elm

Beirut



321

Sa18dA

General Library

عجری

المعروفه

321:Sa18dA

321
Sa18dA
c.1